التحديات الأمنية غير التقليدية في العراق بعد العام ٢٠٠٣

(دراسة تحليلية)

العميد الركن عبد الرزاق علي محمود الفيصل
معاون قائد العمليات الخاصة الثالثة/ جهاز مكافحة الإرهاب
dr.abdalrazzaqali1983@gmail.com

التحديات الأمنية غير التقليدية في العراق بعد العام ٢٠٠٣
(دراسة تحليلية)

العميد الركن عبد الرزاق علي محمود الفيصل
معاون قائد العمليات الخاصة الثالثة/ جهاز مكافحة الإرهاب
dr.abdalrazzaqali1983@gmail.com

واجه العراق مجموعة واسعة من التحديات التي إنعكست على الأمن الوطني بأنماط من تحديات أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية، وكانت بمستوى من الشدة في التأثير والخطورة، واتسمت بالعنف وتركزت بصورة كبيرة على الجانب الأمني والعسكري بالدرجة الأساس، فضلاً عن أشكال أخرى من التحديات، إنَّ إعادة تصنيف التهديدات التي تواجه الأمن العراقي يجب أن يساعد في توضيحها، إذ إنَّ جهاز مكافحة الإرهاب العراقي معني بدراسة وفهم هذه التهديدات وكيفية عملها وتوظيفها من الخصوم، وتحديداً بدءً من طبيعتها، ومن المؤكد أنَّ البيئة الإستراتيجية الحالية من وقت الدراسة للأمن العراقي تشير إلى حدوث بعض التحولات الأساسية التي تضخم إمكانيات توظيف مثل هذه الإستراتيجيات غير التقليدية والتهديدات غير المتوقعة.

الكلمات المفتاحية: (تحديات عسكرية، تهديدات أمنية، الجريمة المنظمة، الحرب عن بعد، الأمن السيبراني)

Non-Traditional Security Challenges in Iraq after 2003

(An Analytical Study)

Brigadier General Abdul-Razzaq Ali Mahmoud Al-Faisal
Deputy Commander, 3rd Special Operations / Iraqi Counter-Terrorism Service
dr.abdalrazzaqali1983@gmail.com

Iraq has confronted a wide spectrum of challenges that have affected national security through intertwined security, political, economic, and social patterns. These challenges manifested at levels of intensity and impact that generated profound risks and produced escalating forms of violence. They predominantly centered on the security and military domains, in addition to other categories of threats with significant implications. The reclassification of threats facing Iraqi security contributes to clarifying their nature and operational dynamics, especially since the Iraqi Counter-Terrorism Service bears primary responsibility for examining and understanding these threats, discerning how adversaries design and employ them, and analyzing their structural patterns starting from their fundamental characteristics.

The strategic environment surrounding Iraq from the period under study to the present reflects notable transformations that have amplified the ability of adversaries to employ non-traditional strategies and unexpected threats, an evolution that requires comprehensive analytical approaches and adaptive national security responses.

Keywords: Military Challenges, Security Threats, Organized Crime, Remote Warfare, Cybersecurity.

المقدمة

لقد مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والنزوح والهجرة أحد أبرز أوجه هذه التحديات في العراق بعد العام ٢٠١٤م، إذ وظفت الجماعات الإرهابية ميزة هذه التحديات في فرض عدم الاستقرار بصورة كبيرة وعرضت الأمن العراقي إلى تحدي كبير، حيث يؤدي عدم الاستقرار الأمني إلى بروز تهديدات جديدة وهذا ما حدث في العراق حيث رافق التهديد الإرهابي اللامتماثل مجموعة تحديات وتهديدات متوازية كانت أشبه بالمخرجات أو الإنعكاسات لظاهرة عدم الاستقرار الأمني.

المطلب الأول: تحديات لا متماثلة (تحديات عسكرية – أمنية)

يواجه العراق مجموعة واسعة من التهديدات التي إنعكست على قطاع الأمن بشكل تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة التأثير والخطورة، إلا أنَّ ما ميز قطاع الأمن الوطني في العراق بعد عام ٢٠٠٣ لا سيما في عام ٢٠١٤، هو أنَّ التحديات والتهديدات التي واجهها إتسمت بشكل عنيف ومختلف تركزت بصورة كبيرة على الجانب الأمني والعسكري بالدرجة الأساس، فضلاً عن أنَّها تهديدات غير متناظرة، بدءً من طبيعتها على سبيل المثال، يمكن أن نسأل هذه التهديدات ضد من أو ماذا نعني بالوسائل غير المتماثلة، هذا التحليل يجب أن يعطي تقييماً أفضل وأكثر دقة حول التهديدات التي نواجهها ومن أين تأتي وما هي نطاقاتها، حيث إنَّ ذلك يساعد في المستقبل على المضي قدماً بشكل أكبر لفهم كيفية التغلب عليها ومن المؤكد أن البيئة الإستراتيجية الحالية للأمن العراقي تشير إلى حدوث بعض التحولات الأساسية التي تضم إمكانيات توظيف مثل هذه الإستراتيجيات غير المتماثلة والتهديدات غير المتوقعة، فازدادت الهجرة وشهدنا كم متنوع ومتعدد من الجريمة المنظمة، علاوة عن ذلك فإنَّ التهديدات اللامتماثلة إنعكست بصورة إستراتيجية على الأمن العراقي حيث أصبحت السيادة العراقية محط تهديد واختراق سواء من الجماعات الإرهابية أم من بعض الدول تحت ذريعة محاربة الإرهاب، فضلاً عن تراجع كبير في الأمن المجتمعي والسياسي، ومن أهم التحديات اللامتماثلة في العراق هي الآتي:

أولاً: الإرهاب

يُعدّ الإرهاب أول تحدٍ وتهديد لا متماثل واجه العراق وشكل التحدي الأصعب للأمن العراقي ولا سيما أنَّه إنتشر في مناطق واسعة في العراق، مستغلاً ضعف الإدراك الأمني وعدم جدوى الأساليب الأمنية المتبعة في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة نتيجة إعادة الهيكلة الشاملة التي شهدتها المؤسسات الأمنية العراقية بعد العام ٢٠٠٣، ويمكن عَدّ الأعوام (٢٠٠٤، ٢٠٠٥،

٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠١٤م)، من أكثر سنوات المد الإرهابي إذ إستطاعت التنظيمات الإرهابية خلالها توسيع نطاق عملها وزيادة حجمها التنظيمي بما ضمن لها القدرة على التأثير سلباً بشكل واسع على قطاع الأمن بشكل خاص وعلى جميع قطاعات الحياة بشكل عام لا سيما في المناطق الساخنة ومنها بغداد، وامتدت جذور وأنشطة هذه التنظيمات الإرهابية لتشمل مناطق لم يكن لها وجود يذكر فيها سابقاً، إلا أنَّه مع بداية خطة فرض القانون عام ٢٠٠٧ ومباشرة القطعات العسكرية والأمنية بالعمل الميداني المنسق بدأت هذه التنظيمات تفقد زخمها وقدراتها على الإنتشار والتخطيط و تنفيذ العمليات الإرهابية وعاد نشاط أغلبها إلى مناطق إنطلاقها الأولى في حين إعتمدت قسم منها العمل بأسلوب الخلايا النائمة لغرض تلافي توجيه الضربات المباشرة لها بغية إبقائها بعيدة عن المداهمات والاعتقال والكشف لحين الحصول على فرصة مناسبة لمعاودة العمل الإرهابي، ومن أهم الشبكات الإرهابية التي عملت في العراق في تلك المدة، ما يأتي:[١]

١. **تنظيم القاعدة الإرهابي:** يعتبر هذا التنظيم من أكثر التنظيمات الإرهابية في العراق انضباطاً وسرية وعلى الرغم من كل المحاولات التي جرت على مدى السنوات الماضية لكشف شبكاته إلا أنَّ هنالك تجدد وتواصل مما جعل هذا التنظيم يستمر في عملياته الإرهابية ولو بدرجة أقل بكثير عمّا كان عليه الأمر في الأعوام (٢٠٠٤ – ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦) الذي يميز هذا التنظيم أيضاً هو كثرة الفصائل المنضوية تحت لواءه وبمسميات مختلفة الغاية منها التمويه وعدم كشف التنظيم بالكامل إلى الحد الذي يوحى بأنَّ لهذه الفصائل استقلالية كاملة عن رأس الهرم الذي يقود العمليات الإرهابية في بغداد، عمل هذا التنظيم على مختلف الأصعدة ففي الوقت الذي استمر فيه بفعالياته الإرهابية على نطاق واسع وفى مناطق مختلفة من بغداد ومدن غرب العراق والموصل وديالى وكركوك وأجزاء من مناطق جنوب بغداد فضلاً عن فعاليات محدودة في مناطق وسط وجنوب العراق، إلا أنَّه عمل من جانب آخر على إقامة تنظيمات إدارية لما يسمى بولاية العراق الإسلامية وأعلن عن قيام ولايات في مناطق مختلفة من العراق منها ولايات بغداد وشمال بغداد وجنوب بغداد، ووضع على رأس كل منها ما يسمى بالوالي كإشارة إلى العودة إلى النظام الإداري الإسلامي.

٢. **تنظيم التوحيد والجهاد:** وهو الفصيل الأكثر نشاطاً الذي يُعدّ الجزء الأساسي والحيوي في الهيكل العام لتنظيم القاعدة ويُعدّ هذا الفصيل من أكثر الفصائل تشدداً ويضم الكثير من العناصر من العرب والأجانب، ويعتمد في تنفيذ عملياته في الغالب على العجلات المفخخة التي يقودها الانتحاريين والأحزمة الناسفة فضلاً عن عمليات الاغتيال والإطلاق غير المباشر.

٣. **الجيش الإسلامي:** وهو أحد الفصائل المرتبطة بالقاعدة الذي يتذبذب في ولائه تجاهها وحاول لمرات عديدة أن يجد لنفسه كياناً مستقلاً وتقرب كثيراً من القوات المتعددة الجنسيات وانخرط العديد من أفراد تنظيمه وقياداته ضمن الصحوات إلا أنَّ جزء كبير منه لازال مستمراً في الأعمال الإرهابية.

٤. **أنصار السنة:** برز هذا التنظيم خلال عامي (٢٠٠٦) و (٢٠٠٧)، حاول هذا التنظيم أن يجد له صفة عراقية إلا أنَّه ظل مرتبطاً بتنظيم القاعدة ونفذ العديد من العمليات الإرهابية أغلبها ذات طابع دموي ينتشر على نطاق واسع في بعض مناطق بغداد وكركوك وكانت له قواعد في جنوب بغداد فقدها بعد عام ٢٠٠٧ إثر مباشرة الأجهزة الأمنية بتنفيذ خطة فرض القانون.

ولم تنتهي قضية الإرهاب إلى هذا الحد بل امتدت وتوسعت في العراق فظهر بما يسمى (تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الإرهابي)، الذي انتشر وقاتل بضراوة في العام ٢٠١٤ عند احتلال الموصل وصلاح الدين والأنبار وأجزاء من محافظات أخرى، وما نتج عن سيطرته من تداعيات القتل ونهب الثروات الاقتصادية، فضلاً عن استغلال الأراضي الزراعية، وتهريب الآثار والنفط، من أجل تمويل هذا التنظيم الإرهابي، والتهجير للطوائف الدينية والإثنية والقومية من العراق، وهدم المعالم الحضارية والدينية ومن بينها مرقد وجامع النبي يونس والنبي جرجيس ومنارة الحدباء وجامع النوري الكبير وبعض الكنائس والأديرة، فقد إنعكست أساليب الإرهاب في خلق تحديات على الأمن العراقي، في ضوء استخدام هذه الجماعات أنماطاً جديدة، وغير متكافئة في فرض التهديد، الذي جعل المؤسسة الأمنية العراقية أمام تحدي بضرورة نهج إستراتيجيات جديدة لمواجهة التهديدات، وقد مثل العراق بعد العام ٢٠١٤ ساحة لأهداف الإرهاب العالمي بأساليبه غير التقليدية.[٢]

كذلك تعددت وسائل القائمين على العمليات الإرهابية، وفقاً للأهداف الإرهابية المرجوة لديهم، كالأعمال التخريبية، والاغتيالات، والتفجيرات، فتأتي الأعمال التخريبية كأعمال إرهابية، يقوم بها الإرهابيون سواء على المنشآت السياسية العامة والحيوية في الدولة، أم على منشآت أقل أهمية سواء أكانت تلك المنشآت سياسية أم اقتصادية، كذلك ويلجأ إليها الإرهابيون لتنفيذ مخططاتهم، وهذا ما مارسته التنظيمات الإرهابية في العراق بعد العام ٢٠١٤، فضلاً عن (تهريب النفط العراقي، نهب المواقع الأثرية، نهب الأراضي الزراعية الخصبة، الابتزاز وفرض الضرائب).[٣]

وتشير تقديرات وزارة التخطيط العراقية للعام ٢٠١٦ إلى تجاوز خسائر العراق المالية بعشرات المليارات، بسبب الأعمال الإرهابية التي تعرضت لها مؤسسات الدولة كافة، وتلك التي تتبع للقطاع الخاص، وتؤكد الوزارة أنَّ (٦١%) من تلك الخسائر حدثت بعد احتلال داعش الإرهابي بعض المناطق، مما صعب عملية تمويل حملة إعادة الإعمار في ظل الأزمة المالية التي عاشها العراق بسبب انخفاض أسعار النفط آنذاك، وبحسب تقرير صدر عن وزارة التخطيط العراقية، فإنَّ حجم مبالغ بنايات الوزارات، وأبنية المحافظات، والإدارات المحلية التي دمرها العنف بلغت مليارات الدولارات، وقد أكد رئيس الوزراء الأسبق (حيدر العبادي) إنَّ خسائر العراق من التنظيم الإرهابي في عام ٢٠١٦، بلغت (٣٥) مليار دولار، بسبب التدمير والخراب لعدد من المدن العراقية، كذلك بين أنَّ التنظيم الإرهابي دمر حقول النفط، وخلط المياه بالنفط، وحرق الكبريت في نينوى، وعمل على تلوث البيئة الطبيعة والتأثيرات المستقبلية على تلوث البيئة والمناخ وتأثيرها على المجال الصحي للسكان، هذا عدا الدمار الاجتماعي، من قتل الأقليات وترهيبهم وترحليهم.(٤)

ويتضح من ذلك أنَّ الإرهاب في العراق بعد عام ٢٠١٤، لم يكن إرهاباً تقليدياً، يقوم على إرباك الوضع الأمني فقط، وبالأسلوب الذي كان قد تركه على كل المؤسسات الأمنية، فقد فرض هذا الإرهاب نوعاً معقداً لا تنعكس آثاره فقط على الجانب الأمني، بل هم عملوا على خطط تمتد أثارها لسنوات طويلة.

وأمنياً فقد شهد العراق منجزاً أمنياً يشار له بالبنان في معارك التحرير ضد التنظيمات الإرهابية في مختلف الجبهات، صلاح الدين، الأنبار، الموصل، كركوك، موقعة خسائر فادحة في العدة والعتاد في صفوف المجموعات الإرهابية على إختلاف أصنافها وأشكالها، إذ كان لجهاز مكافحة الإرهاب العراقي الدور الأبرز في هذا المنجز، وفي الوقت نفسه قدمت تلك المعارك تجربة مخاطر عدة، قد تهدد الأمن الوطني حاضراً ومستقبلاً، في ظل استخدام تلك التنظيمات الإرهابية للطائرات المسيرة أثناء تلك المعارك، واستخدام بعض خلاياها المتناثرة هنا وهناك للأسلوب نفسه في الاستطلاع والهجوم على قواتنا الأمنية، فمن واقع الميدان شكل استخدام تلك الطائرات من طرف الإرهابيين تحديات عدة للجانب الأمني.(٥)

وفي السياق نفسه أكد تقرير أصدرته (مؤسسة راند الأمريكية)، أنَّه على الرغم من أنَّ (تنظيم داعش الإرهابي) قد فقد تقريباً جميع أراضيه، إلا أنَّه ما يزال لديه فلول موالية له، ولديهم الخبرة القتالية، وسيعملون على إستغلال الظروف المواتية لشن عملياتهم الإرهابية، مستغلين بذلك معرفتهم الجيدة بالأرض والسكان المحليين، وبالفعل تمكن أنصار التنظيم من شن عملياتهم

الإرهابية إنطلاقاً من بعض المناطق التي أعلنت الأجهزة الأمنية العراقية تحريرها، مثل الفلوجة والرمادي والموصل وغيرها، وذكر التقرير أنَّ (قيادة تنظيم داعش الإرهابي) ستعمل على إستغلال ثلاثة عوامل رئيسة هي: حالة الفساد المستشري، وضعف القيادات المحلية في المحافظات، والمناطق المتضررة عن إعادة الأعمار، والثغرات الأمنية في المحافظات المحررة، ولعل هذا ما دفع بعض الخبراء في مجال مكافحة الإرهاب على أساس أنَّ الانتصار النهائي على (تنظيم داعش الإرهابي) هي ليست مسألة قريبة، نظراً لتفرقتهم عبر الحدود بين العراق وسوريا، وانتقالهم إلى كثير من الدول، فضلاً عن قدرة الإرهابيين على استخدام الأنفاق تحت الأرض، لنقل الأشخاص والمعدات وخبرتهم في عمليات تفخيخ المركبات، وفي موازاة ذلك، رجح بعض خبراء قضايا الإرهاب إلى تحول بقايا هذا التنظيم إلى العمل السري، وبمسميات جديدة، ومن غير المستبعد من قيامهم بتبديل ولاءاتهم لجماعات إرهابية جديدة تنشط على الأرض، وسوف تنشط في المناطق التي لا تخضع لسيطرة الحكومة بشكل كامل، كذلك أحد أبرز التحديات اللاتماثلية التي خلفها الإرهاب في العراق هو موضوع الحسم النهائي، وإمكانية الظهور المتكرر، فعلى الرغم من تحقيق النصر، إلا أنَّ إمكانية إيجاد التهديد من قبل هذه الجماعات يبقى أمراً وارداً في ظل انفتاح الحدود، واستخدام أساليب التجنيد عن بُعد، وإنغماس عناصر التنظيم الإرهابي مع المدنيين، وقدرتهم على التخفي، تجعل من إمكانية قدرتهم على التهديد واردة، وفـــي ضوء عمليات القتال ضد التنظيمات الإرهابية في

العراق، اتبع التنظيم في تنفيذ أهدافه وضرب خصومه أسلوب **سمكة الرمال*** فهو ينسحب من مكان يتعرض فيه لهجمات أو يلقى ضربات عنيفة، ليخرج في مكان آخر غير متوقع من الخصم، كذلك يستخدم هذا الأسلوب في الوصول إلى مناطق جديدة بعيدة عن المناطق التي يتواجد فيها.[٦]

المخطط رقم (١) مؤشر التهديدات الأمنية في العراق للأعوام من ٢٠١٦-٢٠٢٤م

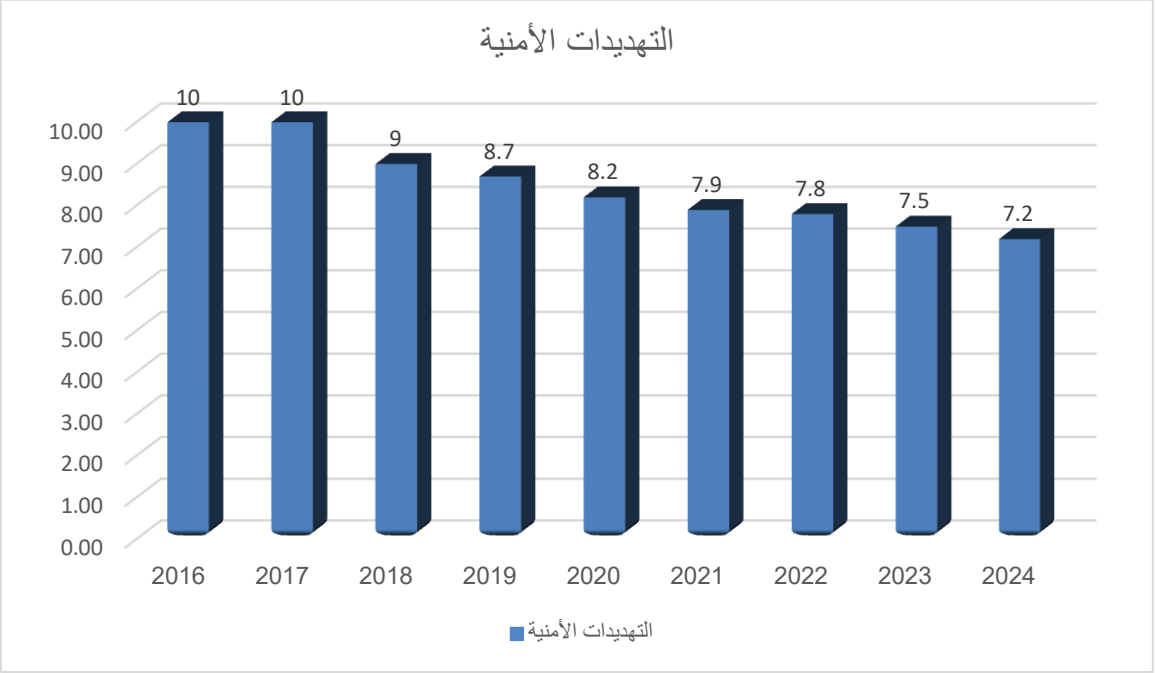

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

The Global Economy: Iraq: Security threats index: Entry date 4/9/2024, 7:00pm: https://www.theglobaleconomy.com/Iraq/security_threats_index

ومما تقدم، نرى أنَّ معادلة القوة هي الحاكمة في العراق بين الإرهاب والدولة، فكلما ضعفت الدولة ومؤسساتها وقواها الأمنية وعانى المجتمع من الإختلالات والإنقسامات والحرب الأهلية قويت شوكة الإرهاب وازدادت نشاطاته وتوسعت رقعته الجغرافية وازدادت الخسائر البشرية وتدمير بنى الدولة الأساسية وأعوام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ وكذا الحال عام ٢٠١٤ مصداق لذلك، كلما امتلكت الدولة العراقية عناصر القوة ووظفتها، وكانت الاستجابة المجتمعية عالية تجاه دحر الإرهاب، وكانت نسبة الإنسجام والوحدة كبيرة ضعفت قوة الإرهاب واندحرت، ومن ثم فإنَّ هذه المعادلة، تعكس أمام صناع القرار السياسي الحقيقة، ليدركوا المخاطر التي تهدد المجتمع والدولة، وضرورة مواجهتها بالتوظيف الأمثل لعناصر القوة، بمختلف أنواعها وأشكالها تجاه تحقيق الأمن والاستقرار ومن ثم التنمية المرجوة لمجتمع يتطلع إلى مستقبل آمن ومستقر.

ثانياً: الجريمة المنظمة

يعاني العراق من مشكلة كبيرة في الجريمة المنظمة، التي تؤثر على الأمن والاقتصاد والاستقرار في البلاد، وفي عام ٢٠٢٣م، صنف مؤشر الجريمة المنظمة العالمي العراق في المرتبة (٨) من بين (١٩٣) دولة من ناحية درجة تأثرها بالجريمة المنظمة، والجريمة المنظمة

تتضمن أنشطة إجرامية متعددة مثل غسيل الأموال، والقتل والسطو المسلح والغش الصناعي، وتهريب الآثار، وزراعة المخدرات، وخطف الأطفال، وتجارة السلاح، والتزوير، هذه الأنشطة تستفيد من ضعف الحوكمة والفساد والصراعات السياسية والطائفية والأمنية في البلاد، وتستخدم أساليب متطورة وشبكات عابرة للحدود للتهرب من الملاحقة القانونية.(٧)

والجريمة المنظمة لها العديد من الآثار السلبية على الأمن العراقي، بوصفها أحد أشكال التحديات غير التقليدية، وتكمن تلك الآثار في:(٨)

١. تهديد الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلاد، وزعزعة الثقة بين المواطنين والدولة، وتقويض سيادة القانون والعدالة.
٢. تمويل الإرهاب والتطرف والصراعات المسلحة، وزيادة حالات القتل والخطف والابتزاز والتهديد، وانتشار السلاح والمخدرات والفساد.
٣. تضرر الاقتصاد الوطني والموارد الطبيعية، وفقدان الإيرادات الضريبية والجمركية، وتشويه سمعة العراق عالمياً، وتعرضه للعقوبات والحظر.
٤. تقويض سيادة الدولة وسلطتها على حدودها وأمنها وقانونها، مما ينعكس سلباً على جنب الإستثمارات الأجنبية والمحلية.
٥. تزوير العملة والوثائق والشهادات والعلامات التجارية، مما يؤثر على سمعة العراق وثقة المستهلكين والتجار في السوق.
٦. تشويه البنية التحتية للاقتصاد الوطني، مثل الطرق والجسور والخطوط الكهربائية والماء والاتصالات، مما يزيد من التكاليف الإنتاجية ويخفض من الكفاءة.
٧. تفاقم ظاهرة الفقر والبطالة والهجرة والتشرد، مما يزيد من حجم المعاناة الإنسانية للشعب العراقي.

وقد أدى إنتشار الجريمة المنظمة في العراق إلى خسارة البلاد لأموال كبيرة، سواء على مستوى الموازنة العامة أم على مستوى دخل المواطنين، فعلى سبيل المثال، قدر صندوق النقد الدولي في عام ٢٠٢٣م أنَّ حجم تجارة غسيل الأموال في العراق يبلغ بين ٩٥٠ مليون دولار و (١.٥ مليار دولار)، وهذا يعني أنَّ العراق يفقد جزءاً كبيراً من ثرواته وإيراداته إلى شبكات إجرامية دولية، وعلى الرغم من أنَّه ليس هناك رقماً دقيقاً يبين حجم خسائر الاقتصاد العراقي نتيجة الجريمة المنظمة، لكن بعض التقديرات تشير إلى أنها تصل إلى مليارات الدولارات سنوياً، ومثال على ذلك:(٩)

- تهريب النفط يسبب خسارة تقدر بـ ٨ مليار دولار سنوياً.
- تهريب السلع والمواد الإستراتيجية يسبب خسارة تقدر بـ ٥ مليارات دولار سنوياً.
- غسيل الأموال يسبب خسارة تقدر بـ ٢ مليارات دولار سنوياً.
- التزوير والتهرب الضريبي يسببان خسارة تقدر بـ ٣ مليارات دولار سنوياً.

وتكمن نشاطات الجريمة المنظمة إلى أنَّ هناك بعض نشاطات الجريمة ذات تأثير مهم على الأمن العراقي، ومنها:[١٠]

أ. **غسيل الأموال:** أعلنت منظمة الشفافية الدولية بأنَّ العراق ضمن الدول الست الأولى الأكثر فساداً في العالم، ووفقاً لإحصائيات صندوق النقد الدولي، فإن حجم تجارة غسل الأموال بلغ ما يقارب مليار ونصف إلى مليارين دولار عام ٢٠٢٣، وتشير الدراسات إلى أنَّ (٧٠ %) من حجم الأموال المغسولة يأتي من تجارة المخدرات، والباقي من أنشطة أخرى، مثل تجارة السلاح، والزئبق الأبيض، وتزييف العملات والاختلاس، والسرقة والابتزاز، والرشاوى الحكومية والجريمة المنظمة، والتهرب الضريبي.

ب. **السطو المسلح:** السطو المسلح مستمر في ظل نسبية الأمن وانشغال القوات الحكومية بملفات أمنية أخرى، أنَّ الكم الأكبر من جرائم السطو المسلح تطول العوائل الغنية بمساعدة من أقربائهم، ولم تَعدّ عمليات السطو تستهدف شركات الصرافة والمواطنين في الشوارع فحسب، بل امتدت نحو استهدافهم داخل منازلهم، وسرقة ممتلكاتهم، وأموالهم تحت تهديد السلاح، وقد يفلت الجناة في بعض الأحيان من قبضة السلطات الأمنية.

ج. **الغش الصناعي:** تنتشر ظاهرة الغش الصناعي في أغلب دول العالم، وأسوأ تلك الدول التي ليس فيها أي رقابة على المنتوجات المحلية، أو المستوردة ومنها العراق، إذ شجع ضعف الرقابة في العراق الشركات المنتجة على الغش الصناعي.

د. **تهريب الآثار:** ما تزال قضية تهريب الآثار مستمرة، إذ تمكن اللصوص من سرقة عشرات الآلاف من القطع الأثرية أثناء الاحتلال الأمريكي في ٢٠٠٣م، فضلاً عن سرقة وتدمير عصابات داعش الإرهابي في ٢٠١٤م بعضاً منها، والمتاجرة ببعض الآخر الذي در عليها أموالاً طائلة.

هـ. **خطف الأطفال:** التي تقوم بها عصابات الإتجار بالأطفال في العراق وارتفعت نسب الإختطاف بسبب الثغرة المتعلقة بالمتاجرة بالأعضاء البشرية وابتزاز مالي و ارتفاع أعداد اليتامى والأرامل في العوائل الفقيرة وسوء رعايتهم وتركهم بالشوارع، ويساعدها على ذلك ظاهرة تفشي الفساد الإداري في أغلب مؤسسات الدولة، ويبدأ التغرير بالأطفال، وتجنيدهم

للعمل، عبر طرق مختلفة، وتتراوح أساليب شرائهم بين الاختطاف المباشر وبين الحصول على موافقة الطفل، أو أهله، وعدد كبير من الأطفال هم ضحايا الخداع، وقدرت منظمة اليونيسيف عام ٢٠١٩، عدد الأيتام في العراق بين (٤ – ٥) ملايين طفل وأكثر من مليون ونصف المليون أرملة، وذكرت المنظمة أنَّ أغلب هؤلاء الأطفال الأيتام يعيشون في مستوى متردي يصل إلى الحد الأدنى من مستوى المعيشة.

و. **تجارة السلاح:** على الرغم من أنَّ القانون العراقي يحرم الإتجار بالأسلحة، إذ يتضمن عقوبات تصل إلى السجن المؤبد أو الإعدام في بعض الحالات، إلا أنَّ تجارة الأسلحة شائعة بشدة في العراق، خصوصاً مع انتشار المجاميع والفصائل المسلحة، ويعمدون إلى الاستعانة بمختبرات خاصة وتقنيات حديثة.

نستنتج مما تقدم، أنَّ العراق واجه مجموعة متعددة ومتنوعة من أنماط التحديات اللامتماثلة التي تمثل تهديداً حقيقياً على الأمن العراقي، فإنَّ العوامل والظروف التي عاشها ويعيشها المجتمع العراقي بكل مؤسساته هي عوامل وظروف مناسبة، بل ومشجعة على ظهور التحديات غير التقليدية ومنها نشاطات العصابات الإجرامية، وقيامها بأعمالها الفاسدة والتخريبية في العراق، وهي أيضاً مشجعة على بقاءه وإستمراره، لأنَّ فيه وجدت الأجواء المناسبة، لتكوين هذه الجماعات الإجرامية المنظمة أو تواجدها، إذ الاختلاف على المصالح، وتقسيم الثروات والسلطة، وضعف العدالة الاجتماعية، فضلاً عن طبيعة الواقع الفكري والثقافي، ومستوى الوعي بالظروف الاجتماعية والثقافية لعموم أبناء المجتمع العراقي، فإنَّه ساعد ويساعد على ظهور وبناء الجماعات والمنظمات الإجرامية، التي تتخذ لنفسها أشكالاً ومسميات مختلفة، وذات تأثير قوي وفاعل في حياة وواقع الفرد العراقي، مما يسهل إستغلاله أو خداعه لتسهيل عمل هذه العصابات الإجرامية ونشاطاتها الفاسدة في مؤسسات الدولة والمجتمع العراقي.

المطلب الثاني: تحديات هجينة (التحديات العسكرية – وغير العسكرية)

واجه العراق بعد عام ٢٠٠٣م، مجموعة معقدة من التحديات الهجينة التي تمزج بين الأبعاد العسكرية وغير العسكرية، هذه التحديات نشأت من الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تلت سقوط النظام السابق، وأثرت بشكل كبير على إستقرار البلاد، أدى ظهور الجماعات المسلحة تصاعداً في أعمال العنف الطائفي، مما أدى إلى تفاقم الصراع الطائفي خصوصاً بين عامي (٢٠٠٦–٢٠٠٧م)، وأنَّ قدرات القوات الأمنية العراقية كانت تعاني من نقص التدريب والتجهيز، مما عرقل قدرتها على مواجهة التهديدات العسكرية بشكل فعال، وقد مر العراق بتحديات خطيرة، تميزت بكونها عبارة عن مزيج جديد وغير مسبوق من التهديدات العسكرية وغير

العسكرية، بوقت واحد حيث مزجت بين التحديات اللامتماثلة والتحديات التقليدية والحروب السيبرانية، الاقتصادية، الإعلامية، الاجتماعية، السياسية، والتحديات الخفية والمعلنة في وقت واحد، جزء منها معلومة المصدر والهدف وأخرى غير معلوم، مما أضفى عليها سمة التهديدات الهجينة أحاطتها ظروف خاصة وأثرت بشكل كبير على العراق وعلى أمنه الوطني، ومن بين أهم هذه التحديات هي الآتي:

أولاً: التحديات العسكرية والأمنية

المتغيرات التي شهدها العراق بعد العام ٢٠٠٣م، كان لها الأثر الواضح في تدهور الوضع الأمني وهذا يعود لأسباب عدة أثرت بشكل واضح في تراجع مستوى المنظومة العسكرية والأمنية ومن أهمها سياسة الفوضى الخلاقة التي إتبعتها القوات المحتلة، التي تمثلت بحل المؤسسات العسكرية والأمنية، إنَّ قرار حل الجيش العراقي أدى إلى حرمان الدولة العراقية من أهم مقومات الدولة وهو الأمن، وكان الجيش يمثل المؤسسة الوطنية التي لها تأثير فاعل في الوحدة الوطنية وفي تماسك أبناء الشعب في أوقات السلم والحرب.

من أول القرارات التي إتخذها بول بريمر في العراق هو القرار رقم (٢) الذي ينص على حل الجيش العراقي وبعض المؤسسات المرتبط به وهذا القرار الذي كان له الأثر الكبير على تدمير مؤسسة الجيش العراقي، هذا القرار أتخذ بشكل خاطئ متسارع أدى إلى فراغ في السلطة وانفلات أمني تشكل عنه تنظيمات مسلحة غير نظامية تحت حجة حفظ الأمن ومقاومة المحتل التي تبين فيما بعد بأنَّها تنظيمات إرهابية مدعوم قسم منها من دول أخرى كان الهدف منها هو إشعال الحرب الطائفية بين مكونات الشعب العراقي. (١١)

بعد الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣م، كان لتدمير المؤسسات العسكرية وحل الوحدات المقاتلة وإقالة القادة العسكريين أثر كبير على الوضع الأمني في السنوات الأولى، وأدى الفراغ العسكري الذي نشأ إلى البحث عن بدائل لسلطة الدولة وتشكيل ميليشيات مسلحة وظهور شركات أمنية خاصة تضم آلاف العناصر الأجنبية التي تعمل لصالح أجهزة الإستخبارات الأمريكية، التي قامت بأعمال إرهابية أخلت بالوضع الأمني في العديد من الدول ومنها العراق، وللإحاطة بالتحديات العسكرية والأمنية الهجينة التي واجهها العراق بعد العام ٢٠٠٣م، سيتم التطرق إلى أكثر التحديات تأثيراً على الأمن الوطني العراقي وكما يأتي: (١٢)

١. ظاهرة المخدرات

كان العراق قبل الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣م أنموذجاً لأنظف بلد من المخدرات في المنطقة، إذ كانت المخدرات وتجارتها في العراق محدودة للغاية إن لم تكن معدومة تقريباً، وذلك

بسبب الإجراءات الأمنية المشددة التي اتخذها النظام السابق آنذاك، وعلى الرغم من ذلك عانى العراق في نهاية ثمانينيات القرن العشرين من ظهور عادات الإدمان مثل إستنشاق المذيبات والمواد الكيمياوية التي جاءت مع وصول العمالة المصرية الكبيرة للبلاد، ولكن حافظ البلاد على موقفه بعدم وجود الإدمان من خلال عسكرة الحدود وجعل الإتجار بالمخدرات أمراً صعباً، وأدرجت جريمة تعاطيها ضمن الجرائم الكبرى أسوة بالخيانة والتجسس ويعاقب المتهم بها بحكم الإعدام، واستمر في تشغيل مرافق علاج الإدمان، وأسست وحدة لعلاجه في مستشفى أبن رشد في بغداد وانشأ برنامجاً وطنياً بشأن إساءة استخدام المواد المخدرة داخل وزارة الصحة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية في عام ١٩٩٩م، فكان نشاط المخدرات محدوداً وغير مشروع، وما لبثت أن برزت ظاهرة المخدرات على أثر الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م، وبدأت البلاد تواجه مشكلة خطيرة لا تقل خطورتها عن الإرهاب، بسبب كميات المخدرات التي تدخل بالأطنان عبر المنافذ والموانئ الحدودية مع وقوف مافيات وعصابات منظمة وراءها، وتطور الأمر ليصبح العراق من بلد عبور إلى بلد مستهلك ومنتج ومصنع لها، وهذا النوع من الحروب لا تستخدم فيها الصواريخ والطائرات بل هي حرب تسميم العقول وتدمير الأجسام وسلاحها الحبوب والمواد المخدرة التي يروج لها مافيات وعصابات مجهولة تستهدف الشباب لتنقلهم إلى عالم الضياع والموت، المخدرات وباء لا يستهدف نفس الإنسان فقط بل يعمل على إفساد الجانب الأخلاقي للمجتمع ويضعف الإرادة لتتحول إلى خطر اجتماعي، إنَّ أهم ما يحرص عليه الذين يشنون حروب الجيل الخامس (الحروب الهجينة) ضد دولة ما أنّ تجعل عصابات المافيا تدمر الدولة المستهدفة بحرب المخدرات حتى يتم تدمير الدولة من داخلها، وقد أنتجت هذه الحرب الخبيثة مئات المجرمين وعمليات الإنتحار والجرائم المختلفة التي هددت الأمن المجتمعي وحولت الشباب من عضو فاعل ومنتج إلى فتيلة موقوتة تهدد أمن المجتمع بالجرائم والضياع.[١٣]

أ. آلية إنتقال المخدرات وطرق إنتشارها في العراق

إنتشرت زراعة المخدرات في مناطق عدة في العالم ومنها منطقة الهلال الذهبي التي تضم كل من (أفغانستان، باكستان، إيران) حتى أصبحت إيران البوابة الرئيسة لتهريب المخدرات إلى المنطقة العربية، تحديداً إلى (سوريا، لبنان، فلسطين، العراق، ودول الخليج العربي)، إذ واجهت هذه الدول خطر المخدرات التي تقوم العصابات بتهريبها إليها خاصة مادة (الأفيون والهيروين) القادم من باكستان وأفغانستان عبر إيران وتركيا ليصل إلى العراق وسوريا ومنهما إلى الدول المجاورة الأخرى مثل الخليج العربي عبر الكويت عن طريق استغلال الموانئ والسفن التجارية من

تجار المخدرات، وبذلك أصبح العراق ممراً رئيساً لتجارة المخدرات كونه يقع بين دول منتجة ومستهلكة.(١٤)

وهنا ينتقل العنف والفساد من دولة إلى أخرى، فقد شبه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (United Nations Office on Drugs and Crime) (UNODC) انتشار المخدرات بين الدول بالبالون الذي يتحرك من مكان إلى آخر وهنا تنتشر الحرب والتجارة غير المشروعة عبر مناطق متعددة وتشكل تهديداً مستمراً لأي دولة أو منطقة هشة يمكن استخدامها لإنتاج المخدرات أو الاتجار بها، لما له من تأثير كبير على زعزعة الاستقرار وهذا ما حصل بالنسبة للعراق، إذ تفاقمت مشكلة المخدرات في المجتمع العراقي، ففي بداية الإحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م أشار تقرير الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات إلى وجود ٢٨ الف مدمن لعام ٢٠٠٤م لترتفع تلك النسبة إلى ٧٠% في عام ٢٠٠٦، وازداد باطراد عدد المتعاطين لها ومن كلا الجنسين حتى انتشرت بين فئتي الشباب والأطفال ما بين أعوام (١٠-١٥) عاما وبشكل علني في الشوارع مما أصبح يمثل تهديداً خطيراً لأمن المجتمع.(١٥)

ب. أسباب إنتشار المخدرات داخل المجتمع العراقي

من الطبيعي أن تقف عوامل عدة وراء إنتشار ظاهرة المخدرات داخل المجتمع العراقي، أهمها كثرة الحروب التي مر بها العراق وأحداث العنف المصاحبة لها شكلت فرصة مواتية لبروز العديد من الأمراض الاجتماعية وفي مقدمتها المخدرات، فضلاً عن عوامل أخرى ساعدت في ذلك الإنتشار منها موقع العراق الجغرافي والمحاط بالعديد من البلدان المنتجة والمستهلكة للمواد المخدرة وعلى نطاق واسع وأخطرها (الهيروين)، فضلاً عن طول الشريط الحدودي والبالغ ١٢٠٠ كم^{٢} وصعوبة سيطرة حرس الحدود على هذا الشريط الطويل، مما جعل العراق نقطة عبور في تجارة المخدرات ورافق ذلك الأوضاع الاقتصادية المتدهورة المتمثلة بسوء الأوضاع المعيشية جراء البطالة والفقر تسبب في ترك العديد من الشباب للمدارس والضغط النفسي الناجم عن الخوف من العنف، وفر أرضية خصبة لاستخدام المخدرات وتشجيع التعامل معها كإستراتيجية للبقاء على قيد الحياة، وشهد المجتمع العراقي بعد الإحتلال الأمريكي للبلاد حالة من الإنفلات الأمني رافقها ضعف المؤسسة السياسية وعدم قدرتها على حفظ التوازن المجتمعي أوقات الأزمات، مما فتح الباب أمام إنتشار المخدرات، تزامن ذلك مع ضعف المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية وإنهيارها وغياب المهنية داخلها، مما جعلها عاجزة عن إداء مهامها الوظيفية بالشكل الصحيح، وضعف أجهزة الأمن ونقص معدات الكشف عن المخدرات مع الإفتقار لكاميرات المراقبة والإفتقار إلى الجهد الإستخباراتي، والأدهى من ذلك مشاركة شرطة الحدود في أنشطة تهريب المخدرات لقاء

الحصول على الأموال، فضلاً عن إنشغالها في الحروب الأهلية ومحاربة داعش أعاد أحياء عصابات الجريمة المنظمة ووسع نطاق نشاطها في جرائم التهريب والترويج للمخدرات والسرقة والسطو المسلح.(١٦)

٢. ظاهرة إنتشار السلاح

إنَّ ظاهرة إنتشار السلاح في المجتمع العراقي ليست جديدة، فهي موجودة منذ عقود، إلا أنَّ تأثير هذه المشكلة ظهر وتفاقم بعد دخول تنظيم "داعش الإرهابي" إلى بعض المحافظات العراقية في العام ٢٠١٤م، مما أدى إلى سيطرة فكرة الخطر الداهم على ذهنية المجتمع العراقي بشكل يستوجب حمل السلاح من الجميع كنوع من الدفاع عن النفس ومواجهة تهديد التنظيمات الإرهابية دون وجود مبرر للحكومة العراقية لمنعهم حسب ظنهم كونهم يؤدون عملاً وطنياً بطولياً وفقاً لما يتصورونه، وأدى التراجع النسبي لسيطرة الحكومة المركزية أو إنفاذ القانون إلى صعود القوى العشائرية المسلحة والعنيفة، إلى درجة استعمال العنف المسلح بين العشائر، مما يشكل تهديداً واضحاً لسيادة القانون ويهدد سيطرة الحكومة العراقية على بعض النزاعات، ولذلك فإنَّ إنتشار الأسلحة غير المنضبطة في العراق يُعدّ من أهم التحديات التي تهدد نظام العراق الأمني ويهدد السلم الأهلي فضلاً عن كونه يُعدّ مهدداً لشروط ومتطلبات التنمية والحكم الرشيد، ولا يزال يشكل خطراً ماثلاً يسمح بتوفير ثغرات للعدو الهجين لتوظيف هذه الحالة على الرغم من تزايد الدعوات لمتخذي القرار السياسي في المنظومة الأمنية للدولة أن يقوموا باتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل حصر السلاح بيد الدولة وردع المخالفين، والقيام بالإجراءات كافة وعدم التلكؤ لأنَّ أي تقصير في هذا الملف يؤدي إلى زعزعة ثقة المواطنين بالدولة وأجهزتها الأمنية، الأمر الذي يعطي القوة للمظاهر العشائرية لتسهم في تضخيم المشكلات الشخصية والمجتمعية ويشكل حافزاً للعدو الهجين التغلغل داخل مجتمع الدولة العراقية وضربه من الداخل.(١٧)

٣. الشركات الأمنية والمرتزقة

تُعِدّ الشركات الأمنية الأجنبية العاملة في العراق والمرتزقة، أحد التحديات العسكرية الهجينة للأمن الوطني العراقي، وظهرت الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في العراق بعد الإحتلال الأمريكي في العام ٢٠٠٣م بمسميات عدة، منها المتعاقدون أو المقاولون المدنيون، وذلك بهدف إضفاء الطابع المدني لا العسكري عليها، خشية تعرضها للاستهداف، كما كان الهدف هو عدم خضوعها لطائلة القانون العراقي، وواضح ومعروف ما تسببت به الشركات الأمنية الخاصة في العراق والمرتزقة سواء الذين خدموا مع القوات متعددة الجنسية أم المرتزقة الذين خدموا مع

التنظيمات الإرهابية من انتهاكات وأخطاء وجرائم أثارت بدورها الشجب والاستنكار والمطالبة بمحاسبة تلك الشركات وموظفيها، وقد كان ذلك بسبب إطلاق يدها ولعدم وجود ناظم قانوني عراقي يحكم وجود وعمل تلك الشركات في العراق، وبحسب بعض الإحصاءات، كانت هناك أكثر من (٦٠) شركة أمنية أجنبية تعمل في العراق وجميعها منضمة في اتحاد واحد باسم **(إتحاد الشركات الأمنية في العراق)** ويقدر عدد الأفراد العاملين فيها ما بين (٣٠-٥٠) الف شخص، وهم بذلك يشكلون القوة العسكرية الثانية بعد القوات الأمريكية في تلك المدة، وفي العام ٢٠٠٨، وهو العام الذي إنسحبت فيه القوات الأمريكية من المدن قبل الإنسحاب الكامل من البلاد في العام ٢٠١١، بلغ عدد المتعاقدين من أفراد هذه الشركات من طرف البنتاغون أكثر من (١٥٥) الف شخص، وهو أكبر من عدد القوات الأمريكية ذاتها، التي قدرت ب (١٥٢) ألفاً.[١٨]

تمثل الشركات الأمنية الأجنبية ظاهرة جديدة، إذ لم يدخل العراق مسبقاً بعلاقة تعاقدية مع شركات تقدم هذا النوع من الخدمات، وتقوم هذه القوات بخصخصة العنف والقيام بأعمال أمنية يصعب على الجيوش العسكرية القيام بها لاسيما في البيئات الأمنية المضطربة مثل العراق بعد العام **٢٠٠٣م**، وتؤدي هذه الشركات أدواراً أمنية للولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية فلا يقتصر دورها على تحقيق الدعم والإسناد للقوات الأجنبية المقاتلة في العراق، بل إمتد ليشمل أدوار إستخباراتية – أمنية، وتؤكد المصادر قيام هذه الشركات بعمليات إغتيالات لعلماء عراقيين، وكان لها دور كبير في تغذية الحرب الطائفية التي شهدها العراق في ظل الإحتلال الأمريكي، وعلى الرغم من تنوع هذه الشركات وتعدد جنسياتها، بيد أنَّ جميعها تعمل وفق الدور الأمني الأمريكي في العراق، مقابل ذلك يرى البعض الآخر، أنَّ هذه الشركات لها دور كبير بعملية عدم الاستقرار السياسي الذي شهده العراق، لأنَّها تملك إمكانات ومقومات تؤهلها لأدوار ووظائف مهمة مثل دعم الحركات الإحتجاجية والتأثير في الخدمات العامة لاسيما في قطاع الاتصالات ووسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي.[١٩]

٤. حروب الذكاء الإصطناعي العسكري

سيكون للذكاء الإصطناعي تأثير كبير على المنافسة العسكرية والحرب، فإنَّ إدخال المنطق غير البشري إلى الأنظمة العسكرية سيؤدي بالتأكيد إلى تغيير الإستراتيجية، فعندما يتم نشر أنظمة الذكاء الإصطناعي ذات التعلم الآلي التوليدي ضد بعضها البعض، فقد يصبح من الصعب على البشر توقع نتائج مثل هذا التفاعل بين تلك الأنظمة، وسيؤدي ذلك إلى إضافة فروقات تخص السرعة وإتساع التأثير والقدرة على التحمل، وعليهِ، فإنَّ الذكاء الإصطناعي سيجعل النزاعات أكثر حدة ولا يمكن التنبؤ بها، وسيكون ميدان الهجوم بالنسبة للمجتمعات الرقمية

الشبكية واسعاً جداً بحيث لا يستطيع المشغلون من بني البشر الدفاع عنه بشكل يدوي، وستعمل أنظمة الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل التي تختار الأهداف وتشترك فيها ستعمل على التقليل من قدرة التدخل البشري في الوقت المناسب، في حين إننا قد نسعى جاهدين ليكون لدينا عنصر بشري على إطلاع بما يجري فإنه مع ذلك فستكون المحفزات المرتبطة بإتخاذ الإجراءات الوقائية والتصعيد المبكر صعبة.(٢٠)

ثانياً: التحديات غير العسكرية

بعد عام ٢٠٠٣م، شهد العراق تحولاً جذرياً في بيئته السياسية والاجتماعية، مما أدى إلى ظهور مجموعة من التحديات الهجينة غير العسكرية، تمثلت هذه التحديات في تداخل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما أثر بشكل كبير على استقرار البلاد ونموها، أحد أبرز هذه التحديات هو تفكك الهياكل السياسية التقليدية قبل بناء هياكل جديدة، حيث نتج عن الاحتلال الأمريكي فراغ سياسي إستغله العديد من الجماعات المختلفة، مما أدى إلى تنافس وصراع طائفي وإثني حاد وكذلك أدت إلى المحاصصة السياسية، اقتصادياً، واجه العراق مشكلات كبيرة مثل ضعف الإستثمار الأجنبي والفساد المستشري في جميع مؤسسات الدولة الذي أدى إلى تدهور الخدمات العامة وتراجع مستوى المعيشة، على المستوى الاجتماعي، تفاقمت الأزمات الإنسانية، بما في ذلك النزوح الداخلي وإرتفاع معدلات البطالة، فضلاً عن الغزو الثقافي والإعلامي، وللإحاطة بالتحديات غير العسكرية الهجينة التي واجهها العراق بعد العام ٢٠٠٣م، سيتم التطرق إلى أكثر التحديات تأثيراً على المجتمع والأمن الوطني العراقي وكما يأتي:

١. التحديات السياسية

أ. المحاصصة السياسية

إشكالية المحاصصة السياسية، إنَّ ما تزخر به خارطة العملية السياسية من قوى وتفاعلات وتكتلات وإن جانبت الصواب في بعض مضامينها، ولكنها تعاني من أزمات تهدد العملية السياسية بعواقب خطرة، مثل التكتل الطائفي والمحاصصة الطائفية التي تفتقر لبرامج وطنية محددة للفعاليات السياسية، مما يجعل العملية السياسية غير قادرة على بناء رؤية محددة تأتلف حول مدركات الإلتزام بالمصالحة الوطنية كأساس لبرنامج أداء موحد، وتصاعدت أزمة المحاصصة الطائفية بعد الإحتلال إبتداءً من تشكيل مجلس الحكم والمحاصصة السياسية والاجتماعية التي تفرعت إلى كل مفاصل الدولة على شاكلة ذلك المجلس لتصل الحالة الطائفية إلى ذروتها بعد أحداث تفجيرات سامراء (٢٠٠٦) وغياب الوعي بفعل اللاشعور الجمعي

والمخاوف التي سيرت السلوك السياسي والشعبي في حالات إنتقام وإنتقام مضاد وإعلام مضاد.(٢١)

لقد تشكلت الحكومة العراقية بعد عام ٢٠٠٣م بضغوط دولية وإقليمية متقاطعة ومتنافسة مما جعل من العراق ساحة لهذه التقاطعات في ظل التنافس الإقليمي والدولي مما يفقد إستقلال القرار فيه نتيجة لضغوط الأطراف المتنافسة، وهذا ما نتج عنه في إيجاد حالة من عدم الاستقرار السياسي بجميع أنواعه ومستوياته الاجتماعية والأمنية والسياسية والاقتصادية، وقد أثرت هذه الأجواء على العراق مما جعله بلد غير مستقر وهذا الأمر إنعكس على أداء الأمن الوطني فيه.(٢٢)

ب. الصراع الهوياتي السياسي

لقد نشأ هذا الصراع في العراق من خلال النزاعات السياسية على تولي السلطة في كنف مقاييس عشائرية وعرقية شديدة التعصب والتعقيد، ويُعدّ هذا الصراع منذ العهود الأولى وهو تولدَ عن بناء فكري مذهبي نشأ على أساسه الصراع بين مختلف الجماعات والفرق الإسلامية، وقد أدى إلى تقسيم المجتمع على مجموعات موالية لهذا الطرف وأخرى لذاك الطرف مما نتج عنه نمو الطائفية المذهبية والدينية وإلغاء العقل والوعي السياسي الجمعي وتكريس الولاء والتعصب المذهبي والتخلف، فقد كان التنافر والنزاعات ذات التغذية الخارجية ذو خطر شديد على مستقبل العراق وأمنه واستقراره لأنَّه أسهم في بلورة مظاهر معينة أعطت للأنموذج العراقي خصائص ميزت هذه الحالة عن الحالات العرقية في البلدان الأخرى مما ينعكس سلباً على التعايش السلمي بين أبناء الشعب، لذا يستوجب على الأجهزة الأمنية بذل جهود كبيرة من أجل المحافظة على أمنه الوطني، إذ إنَّ عدم الاستقرار السياسي والتصادم بين الثقافات والأيديولوجيات السياسية، من أهم العوامل التي تهدد الأمن والاستقرار، خاصة إذا كانت البنية الاجتماعية هي التي كونت بعض هذه الإنقسامات والتناقضات، وكما يؤدي استمرار الإضطرابات الداخلية والصراعات على السلطة إلى تدخل قوى خارجية لتأمين مصالحها الخاصة، مما يؤدي إلى فقدان الاستقرار السياسي في الدولة وتهديد الأمن القومي وفقدان القدرة على إتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الخطر.(٢٣)

٢. التحديات الاقتصادية

أ. الانتقال السريع نحو اقتصاد السوق

أسهم الانتقال السريع نحو اقتصاد السوق في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣م في إحداث إختلالات عدة بالنسبة للاقتصاد العراقي، إذ من الصعوبة الانتقال الفوري من الاقتصاد المخطط مركزياً إلى الاقتصاد الحر دون المرور بمراحل زمنية معدة سلفاً، وهذا ما حصل

فعلاً في العراق الأمر الذي أدى إلى إرباك الاقتصاد العراقي بسبب ما حمله من مخاطر عدة تمثلت بعدم القدرة على إنتاج واقع اقتصادي حقيقي قادر على الإيفاء بمتطلبات المرحلة، نتيجة فقدان القوانين والنظم اللازمة لعملية الإنتقال كقوانين تحرير السوق والتجارة الحرة والإستثمار والخصخصة وتمويل المصانع الحكومية إلى الخاصة، ناهيك عن إفتقار العراق للمؤسسات التي تنفذ تلك القوانين الجديدة، الأمر الذي أحدث فجوة بين التشريعات الاقتصادية والمؤسسات الاقتصادية العاملة والتي عانى معظمها من التوقف عن العمل.(٢٤)

ب. الإستثمار الأجنبي

يمثل الإستثمار الأجنبي وتوفير السبل المناسبة له وحمايته وسبل جذبه تحدياً للأمن الوطني على الصعيد الاقتصادي، لما يمثله من وسيلة للتنمية وإعادة الإعمار وتطوير القطاعات المختلفة، وإنَّ البحث في مزايا الإستثمار الأجنبي المباشر والتوقف عند فوائده كمصدر تحويلي خارجي للمشاريع الاقتصادية والخدمية، هو الهدف الذي يجب على العراق إدراكه في هذه المرحلة التي تتمثل في إكتساب التقنيات الحديثة (التكنولوجيا) ومكافحة البطالة وتنمية وتنويع الصادرات وهذا ما يحتاجه العراق أكثر من أي وقت مضى في إطار سياسته وتوجهاته لإصلاح الاقتصاد وتنويعه، إذ إنَّ عملية الاقتصاد العراقي ليست في وضعها الطبيعي منذ عام ٢٠٠٣، ولن تتحرك ما لم تكن هناك إستثمارات كبيرة، إذ إنَّ عملية جذب هذه الإستثمارات وحمايتها هي من ضمن التحديات للأمن الوطني العراقي في الوقت الحاضر من وقت الدراسة لأجل تحقيق التنمية الاقتصادية، فما تقوم به عملية الإستثمار من تفعيل السياسة الخارجية العراقية تجاه دول الجوار والعالم يمكن أن يسهم في عملية تحقيق الأمن والاستقرار.(٢٥)

ج. الريع النفطي

إنَّ تنوع مصادر الثروة والاقتصاد للدولة يُعدّ من المستلزمات الضرورية لعملية بناء الدولة، وإنَّ وجود مصدر واحد للاقتصاد أو بالأحرى اعتماد الاقتصاد الوطني للدولة على مصدر واحد يهدد عملية الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلد، لذلك فأن إعتماد العراق على مصدر رئيسٍ في الاقتصاد هو النفط يهدد عملية بناء الدولة ويهدد السلم والاستقرار السياسي والمجتمعي للبلد، ويهدد الأمن الاقتصادي بسبب تقلبات الأسواق العالمية للنفط، وأدى اعتماد العراق بصورة شبه تامة على عائدات النفط في تمويل النفقات العامة للدولة إلى تشوهات في تشكيل النشاط الاقتصادي في العراق وأوجد تحديات عديدة تمثلت في العوز والقصور في التشريعات والقوانين، والخلل في إدارة الموارد وفي تفاقم مشكلة البطالة وزيادة نسبة الفقر

والحرمان، فضلاً عن عدم وضوح الرؤية الاقتصادية واستمرار الاعتماد على العوائد النفطية لتغطية نفقات الدولة التي تفتقر تخصيصاتها إلى التوازن ما بين متطلبات التنمية، وإحتياجات الإنفاق التشغيلي، وتغطية نفقات الجيش والأجهزة الأمنية، الأمر الذي يؤشر حضور الإستراتيجيات المعتمدة في إدارة الاقتصاد وفي عملية إعادة بنائه، مما يؤكد الحاجة لتحرير الاقتصاد من الاعتماد على عائدات النفط من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى لاسيما الزراعة والصناعة مع تشجيع مشاركة القطاع الخاص ودعوة رأس المال الأجنبي للإستثمار في العراق.[٢٦]

٣. التحديات الاجتماعية

أ. الغزو الثقافي

من السمات الاجتماعية والثقافية للحروب الهجينة تدهور النظرة إلى الدولة وزيادة الولاء لثقافة معينة وتدني قيمة ومكانة الهوية الوطنية في إطار المجتمع والأسرة والسلوك السياسي بشكل عام، ويؤدي ذلك إلى إضعاف التماسك الاجتماعي الذي يتفاقم تدهوراً في البلدان ذات المجتمعات التي تعاني من مشاكل التعايش الاجتماعي وبالوقت نفسه منفتحة على الثقافات الأخرى، وهنالك ثمة علاقة ترابطية بين الأمن الاجتماعي والأمن القومي، إذ أصبح التماسك المجتمعي وغياب إثارة النزاعات الداخلية بين مكوناته وصون هويته الثقافية من أبرز مقومات الأمن القومي، وفي ظل إشتراطات عصر العولمة باتت القوة الناعمة أكثر فتكاً من القوة الصلبة التقليدية، الأمر الذي جعل القيم والثقافات والعقيدة والهوية الوطنية أمام تحديات الغزو الثقافي والفوضى الخلاقة، وفي ظل هكذا وضع فإنَّ التحديات المجتمعية التي شكلتها القوة الناعمة وأدواتها التقنية **(مواقع التواصل الاجتماعي)** تُعدّ من أكثر العوامل خطورة على الأمن المجتمعي، فلتلك المواقع القدرة الكبيرة في بث تأثيراتها السلبية على أمن المجتمعات إلى حد إفراز العنف الداخلي الذي أصبح ثقافة في المجتمع العراقي عبر تهديد التلاحم المجتمعي والثقافي، إذ بات بالإمكان عبر منصات التواصل الحديثة نشر أفكار وثقافة مغايرة لقيم المجتمع وربما متعارضة بشكل كلي معه، خاصة بالنسبة لفئة الأطفال والعنصر الشبابي الفاقدين للحصانة الكافية ضد تأثيرات الثقافات الوافدة، كما قد تسهم تلك المواقع في بث الأفكار الطائفية والعنصرية والقبلية التي تهدد الأمن العراقي وتجعله أمام تحديات خطيرة وهذا ما حدث بالفعل بالمجتمع العراقي وهو جزء من الحروب الهجينة.[٢٧]

ب. الغزو الإعلامي

على الرغم من أنَّ التحديات الأمنية تمثل الهاجس الأول لدى أجهزة الدولة الأمنية، إلا أنَّ التحديات الإعلامية أخذت تتجاوز في كثير من الأحيان التحديات الأمنية التقليدية للأمن الوطني

العراقي، فالانفتاح الإعلامي المفاجئ الذي شهده العراق بعد عام ٢٠٠٣م، الذي حدث بعد عزلة إعلامية شبه تامة عن العالم الخارجي جعل البلد أمام تحديات عديدة بعد إن أصبح فضاءه مفتوح أمام وسائل الإعلام المتعددة (مواقع تواصل اجتماعي عالمية والمد التلفازي الفضائي)، إن إنفتاحاً إعلامياً كهذا كان يتوجب أن يواكبه صياغة برامج وأهداف وخطط بمقدورها حماية الأمن المجتمعي على أن تأتي تلك الخطط ضمن إستراتيجية شاملة للأمن الوطني، إلا أنَّه وتحت تأثير عوامل خارجية وداخلية لم يكن بمقدور العراق أن يصمد بوجه الموجة الإعلامية الخارجية (الممنهجة) التي تحمل أبعاد سياسية وأيديولوجية أربكت المشهد الإعلامي العراقي حتى بات أسير الفوضى الإعلامية التي تركت آثار اجتماعية مدمرة لاسيما في مساهمتها بشكل فاعل في تأجيج الصراع الطائفي في العراق طوال السنوات الماضية من وقت الدراسة بعد عام ٢٠٠٣م.[٢٨]

ومن هنا باتت التحديات الإعلامية وتأثيرها على المجتمع العراقي واحدة من أخطر التحديات غير المنظورة للأمن العراقي، لاسيما مع وجود إعلام خارجي دولي وإقليمي موجه إلى الشعب العراقي الذي يمثل جزءاً من مشروع **(الفوضى الخلاقة)** التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تطبيقها حرفياً في المجتمع العراقي، وفي المقابل لايزال الإعلام الوطني ضعيف في ميدان التصدي لتأثيرات الإعلام الخارجي والداخلي، ونعني به (بعض الإعلام الحزبي والسياسي) الذي يسير وفقاً لأجندات خاصة أو خارجية، والسبب في ذلك يعود إلى غياب إستراتيجية وطنية للإعلام الوطني الذي يخدم توجهات الدولة العراقية، فضلاً عن وجود العديد من القنوات الإعلامية والصفحات الإلكترونية الممولة التي تتبع إلى قوى سياسية وعقائدية وقومية، وهو ما أدى إلى خلق فجوة إعلامية كبيرة وإضطراباً إعلامياً وعليه أفرز إنكشافاً إعلامياً له أبعاده المدمرة على المؤسسات الوطنية الأمنية والسياسية والاجتماعية.[٢٩]

المطلب الثالث: تحديات الحروب عن بُعد

واجه العراق بعد عام ٢٠٠٣م، مجموعة من التحديات المتعلقة بالحرب عن بُعد، التي أثرت بشكل كبير على الصراع الداخلي والخارجي، من أبرز هذه التحديات: الأمن السيبراني والتحكم في المعلومات والعمليات العسكرية عن بُعد، وتزايد استخدام الطائرات بدون طيار من القوات الأجنبية لمراقبة وإستهداف الجماعات المسلحة، فضلاً عن استخدام الطائرات بدون طيار من تنظيم داعش الإرهابي لإستهداف القطعات العسكرية خلال معارك التحرير بعد العام ٢٠١٤م، واستخدام هذه الطائرات بتصوير العمليات الانتحارية التي كان يستهدف بها القطعات العسكرية والتجمعات المدنية، وتظل الحرب عن بُعد واحدة من الظواهر المعقدة التي أثرت على العراق، حيث تداخلت الجوانب العسكرية، السيبرانية، والاجتماعية، مما يستدعي إستجابة شاملة لمعالجة هذه التحديات

المتعددة، وللإحاطة بتهديدات الحرب عن بُعد التي واجهها العراق بعد العام ٢٠٠٣م، سيتم التطرق إلى أبرز أشكال هذا التحدي وكما يأتي:

أولاً: الحروب السيبرانية

يمارس الفضاء السيبراني تأثيره في مختلف مجالات الحياة ومنها المجال الأمني، إذ يسهم وفي ضوء أدواته المختلفة في إعادة رسم البعد الأمني المحلي والعالمي، ويعمل في إعادة تشكيل الوعي والإدراك السياسي والأمني للأفراد والمجتمعات والدول بصورة مغايرة عما كانت عليه، إذ نجد تصورات وبنى جديدة يجري تأسيسها في المجال السياسي والأمني، فالأمن لم يُعدّ يفهم في العالم الواقعي المحدود بمعناه المجرد وإنَّما أصبحت اللاواقعية واللامحدودية التي يشكلها الفضاء السيبراني حضوراً مؤثراً في المجال الأمني، وأصبح الحديث عن الأمن السيبراني، والحرب السيبرانية، والردع السيبراني، والهجوم السيبراني، والدفاع السيبراني، والجيوش السيبرانية، والأسلحة السيبرانية والإرهاب السيبراني والجريمة السيبرانية، والمرتزقة السيبرانية والميليشيات السيبرانية، وما سواها من ظواهر أمنية.

فقد إتجهت الدول نحو تأسيس مؤسسات بحثية وأمنية تهتم بدراسة الفضاء السيبراني وكيفية توظيفه بالشكل الذي يسهم في تحقيق مصالحها السياسية والأمنية والاقتصادية، ليكون التحدي المستقبلي الذي يفرضه الفضاء السيبراني متمثلاً في قدرة الدول على التكيف مع التغيير السريع والتحديات التي يفرضها الفضاء السيبراني في المجالات العامة عموماً والمجال الأمني خصوصاً، إلى جانب إمتلاك القدرات والبنى المادية والبشرية التي تمكنها من أن تكون مؤثرة وفاعلة فيه [٣٠]، ولذلك قام جهاز مكافحة الإرهاب بتأسيس قسم الأمن السيبراني والذي إختص بمجابهة التهديدات السيبرانية الذي سنتناوله في الفصل القادم.

وعلى هذا الأساس جاء تعريف **الأمن الإلكتروني:** بأنَّه أمن الشبكات والأنظمة المعلوماتية والبيانات والمعلومات والأجهزة المتصلة بالأنترنت، وعليه فهو المجال الذي يتعلق بإجراءات ومقاييس، ومعايير الحماية المفروض إتخاذها، أو الإلتزام بها لمواجهة التهديدات ومنع التعديات، أو على الأقل الحد من آثارها.[٣١]

فضلاً عن ذلك فأن التهديدات السيبرانية كثيرة على الأمن الوطني ويمكن أن تأخذ أنماطاً مختلفة وهي كما يأتي:[٣٢]

١. **التجسس الإلكتروني:** ويعني القيام باختراق شبكة أو جهاز ألكتروني بهدف سرقة المعلومات الموجودة عليه التي عادة ما تكون على درجة كبيرة من الأهمية سواء أكانت

معلومات عسكرية أم اقتصادية، أم صناعية، أم تجارية، أم غيرها مما يترتب عليه آثاراً فادحة على الطرف المستهدف.

٢. **الجرائم الإلكترونية:** إذ لم يجرِ تحديد تعريف لها بشكل واضح، إلا أنَّها تلك الجرائم التي صنفت على أساس استخدام الآليات والأسلحة الإلكترونية للقيام بهجوم ألكتروني يرمي إلى تحقيق منافع مالية بالدرجة الأساس، كما تتعدد صورها وأشكالها على وفق الآتي:

أ. **سرقة الهوية:** هي تلك العمليات التي تجري في ضوء سرقة معلومات شخصية عن الهوية تستخدم للإحتيال والقيام بأعمال غير قانونية وإستغلالها لتحقيق مكاسب مالية.

ب. **هجمات الإختراق:** الهجمات التي تجري في أثناء الدخول غير المشروع إلى الأنظمة الحاسوبية مع القدرة على إختراق وتخطي النظم الإلكترونية الخاصة وفي حالات الإختراق الكامل يتمكن المهاجم من السيطرة الكاملة على الحاسوب الآلي.

ج. **الإحتيال عبر الأنترنت:** نوع من الإحتيال يجري استخدام الأنترنت ووسائطه المختلفة فيه لتحقيق مكاسب مالية أيضاً.

٣. **الإرهاب الإلكتروني:** كما عرفته منظمة الأمم المتحدة بأنَّه استخدام الأنترنت لنشر أعمال إرهابية وعرفه (دورثي دينيج) هو مصطلح يجمع بين مفهوم الإرهاب والفضاء الإلكتروني فهو يشير إلى الإعتداءات والتهديدات الموجهة لأجهزة الحاسوب الآلي والشبكات الإلكترونية والمعلومات الموجودة عليها بهدف إجبار الحكومات والمجتمعات على أفعال معينة لأغراض سياسية أو اجتماعية.(٣٣)

وفي توصيف مخاطر هذه الظاهرة على **الأمن العراقي**، فإنَّ العراق بات من الدول التي تواجه تحدي الفضاء السيبراني في مختلف مجالاته، ومنها المجال العسكري والأمني، فحالة الضعف التي يعيشها تُعدّ المشكلة الأكبر، فهو ما يزال يعاني من إنعدام الاستقرار العام، ولا يمتلك القدرات المطلوبة للتكيف مع تلك التحديات التي يفرضها الفضاء السيبراني، ومع الإنتقال السريع للمجتمعات من الفضاء الحقيقي إلى الفضاء الإفتراضي إذ وجد العراق نفسه يدخل إلى هذا الفضاء الواسع وسريع الحركة، من دون أن يمر بمرحلة إنتقالية، فالبنى المادية والبشرية في العراق ما تزال غير قادرة على التفاعل الإيجابي مع تلك التحديات العديدة للفضاء السيبراني، وعند البحث في الإمكانيات العراقية في مجال الأمن السيبراني سوف نجد بأنَّ العراق ما يزال يحتاج الكثير من الجهد المعرفي والإداري والقانوني والتقني، لكي يكون قادراً على التأثير في

مجالات الأمن السيبراني من جهة ومن جهة أخرى قادر على حماية أمنه من التهديدات السيبرانية مستقبلاً.(٣٤)

وبناءً على ما تقدم، فإن العراق بحاجة للتكيف مع تحديات الفضاء السيبراني في مختلف المجالات ومنها المجال العسكري والأمني، وذلك من خلال العمل على إجراء الآتي:(٣٥)

أ. تأسيس البنية المادية والبشرية المطلوبة للتعامل مع الفضاء السيبراني.

ب. تأسيس هيأة وطنية للأمن السيبراني، ويمكن إعادة تفعيل فريق الإستجابة للأحداث السيبرانية وتحويله إلى هيأة أمنية تنسيقية إشرافية متكاملة، إذ لا يمكن ربط هذا الفريق المهم في جهاز أمني متخصص مثل جهاز المخابرات أو غيره من الأجهزة الأمنية الأخرى ذات الطبيعة التنفيذية المباشرة.

ج. تأسيس كليات علمية في الجامعات العراقية المدنية والعسكرية تختص بالأمن السيبراني تمنح درجات علمية في تخصص الأمن السيبراني.

د. بناء مؤسسات أمنية سيبرانية مثل الشرطة السيبرانية، والمخابرات والإستخبارات السيبرانية، والجيش السيبراني، وما سواها من أجل مواجهات التهديدات السيبرانية الداخلية والخارجية.

هـ. بناء وعي إعلامي وثقافي حول خطورة التهديدات السيبرانية.

و. بناء منظومة قانونية وقضائية تتعلق بالجرائم السيبرانية.

ز. المشاركة في الجهود الدولية المتعلقة بالأمن السيبراني، مثل الإتفاقيات الدولية والمؤتمرات التي تعقد حول خطر التهديدات السيبرانية وكيفية التعامل معها دولياً.

هناك العديد من الجرائم السيبرانية المتنوعة في العراق، مثل الاحتيال عبر الإنترنت، وسرقة الهوية، والصور الإباحية، والمطاردة السيبرانية، وإنتهاك حقوق النشر، والوصول غير المصرح به والبرامج الضارة والإرهاب السيبراني، فمن خلال سجلات مكتب التحقيقات الجنائية العراقي للسنوات (٢٠٠٦-٢٠١١)، تبين أن هناك إزدياداً كبيراً في حالات الجرائم السيبرانية بمتوسط نسبة سنوية تبلغ (٢,٤٦%) من مجموع الجرائم المرتكبة عبر وسائل الاتصالات، حيث تم تصنيف أعلى النسب فيه بحسب السنوات أعلاه، جريمة غسيل الأموال في عام (٢٠٠٦)، القرصنة السيبرانية في عام (٢٠٠٧)، الجرائم الجنسية في عامي (٢٠٠٩-٢٠٠٨)، السرقة في عام (٢٠١٠)، والغش بأنواعه عبر الإنترنت (الاجتماعي، التجاري أو العلمي) في عام (٢٠١١).(٣٦)

وسببت هذه الحوادث في إرباك الناس وقلقهم من هشاشة الأمن السيبراني في العراق، حيث ينبغي أن تتمتع الحكومة بالأمن السيبراني الكافي لمواجهة التجسس السيبراني والإرهاب السيبراني والحرب السيبرانية، ولا يتم تحقيق هذه الإمكانية إلا من خلال إنشاء مركز للأمن السيبراني يحتوي على عدد من المتخصصين في أمن الكمبيوتر والشبكات، والمتخصصين في تشريعات الإنترنت، وفي عام (٢٠١٣) وضح تقرير وزارة التخطيط في العراق أن منصة (Facebook)، كان الجزء الرئيس الذي تم من خلاله إرتكاب قضايا الجرائم السيبرانية، وهناك بعض الحالات التي تم إرتكابها من خلال بعض المواقع الاجتماعية الأخرى مثل تويتر (Twitter) وزوو (Zoo) وبادو (Badoo)، أما حالات الجرائم التي سجلت للعام (٢٠١٣)، باستخدام الفيسبوك هي: (٧٨) حالة إختطاف (٥٥) حالة تهديد، (٤٥) حالة إختراق معلومات شخصية مثل الصور وملفات تعريف مرسلة ومزيفة، (٣٩) حالة اغتصاب، (١٧) حالة مخدرات و (١٥) حالة إنتحار محتملة، وكما موضح في الشكل أدناه:

المخطط رقم (٢) حالات الجرائم السيبرانية باستخدام برنامج الفيسبوك لعام ٢٠١٣م

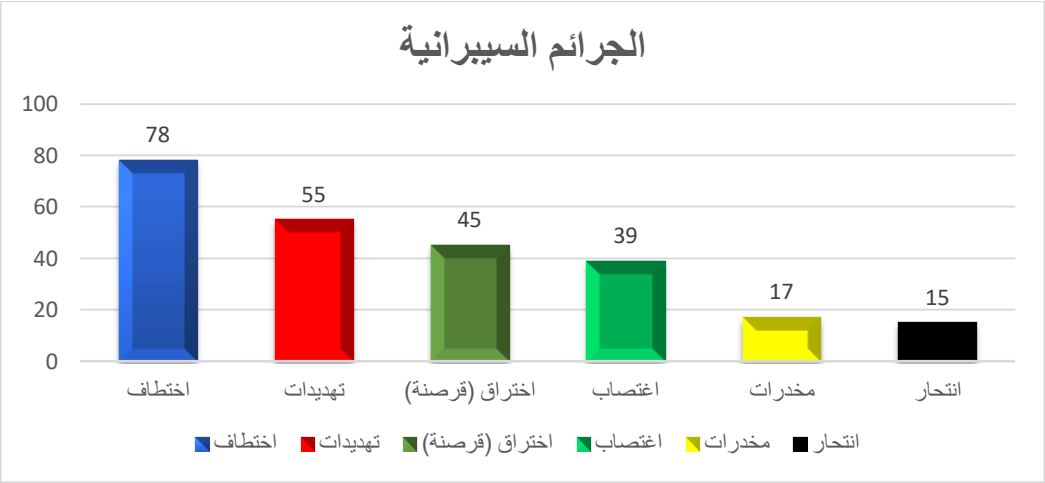

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على: وزارة التخطيط العراقية، على شبكة الانترنت الدولية، تاريخ الدخول ٢٠٢٤/١٠/٣، الساعة ٦:١٥م: https://mop.gov.iq

وقد تعرضت مواقع حكومية عراقية للاختراق الإلكتروني، كما مبين في الجدول أدناه:

جدول رقم (١) إختراق المواقع الإلكترونية لوزارات عراقية بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧

ت	أسم الوزارة	تاريخ الاختراق
١	موقع رئيس الوزراء العراقي	٢٠١٦ /٣/٢٣
٢	موقع مجلس النواب العراقي	٢٠١٦/٦/٨
٣	موقع وزارة الداخلية	٢٠١٦ /٧/٣
٤	موقع الإستمارة الالكترونية للتعيين على ملاك وزارة الصحة	٢٠١٦/٨/٢٢
٥	وزارة الاتصالات	٢٠١٦/١٠/١١
٦	وزارة الشباب والرياضة	٢٠١٧/٦/٢
٧	الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات	٢/١٢ و ٢/١٣/ ٢٠١٧

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على: وزارة الداخلية، المديرية العامة لمكافحة الجريمة المنظمة على شبكة الانترنت الدولية، تاريخ الدخول ٢٠٢٤/١٠/٤، الساعة ١٠:٠٠ص: https://g.co/kgs/KST4vfo

تعرض موقع جهاز الأمن الوطني العراقي في أيلول عام (٢٠١٩) للإختراق، وظهرت عليه رسالة موقعة بإسم جهة تطلق على نفسها اسم "ماكس برو" (MAX Pro)، وذكروا فيها عدداً من أسماء موظفي الدولة، ويمكن توضيح أنواع الجريمة السيبرانية في العراق، حيث إحتل النسبة الكبيرة هو قرصنة الأقمار الصناعية التي سجلت (١٨٣) حالة إختراق وبنسبة (٤١%) من إجمالي الجرائم السيبرانية، يليها إحتيالات حول الضمان الاجتماعي بـ(١٠١) حالة بنسبة (٢٢٪)، تليها ألعاب الإنترنت غير مصرح بها بـ(٦١) حالة بنسبة (١٤%)، ثم حماية التجارة الإلكترونية والخدمات التي تقدم عبر الإنترنت بـ(٥٣) حالة بنسبة (١٢%)، ثم حماية حقوق التأليف والنشر (٤٩) حالة بنسبة (١١%).[٣٧]

وفي السياق نفسه تعرض العراق في ٢٦ و ٢٧ أيلول ٢٠١٩ إلى هجوم سيبراني من قراصنة طالت قرابة (٣٠) موقعاً حكومياً، أبرزها مواقع وزارة الدفاع والداخلية والخارجية والأمن الوطني والصحة، وقد إستغل المهاجمون بعض الثغرات فعملوا على تطبيق التغييرات على بيانات مواقع البحث التي من شأنها توجيه المستخدمين إلى صفحة بحث مختلفة، وعلى الرغم من أنَّ الجهات الحكومية العراقية قد نجحت في إستعادة سريعة لبعض المواقع إلا أنَّ بعضها إستغرق وقتاً أطول، علماً أنَّ المهاجمين تمكنوا من الدخول إلى أجهزة الحواسيب الحكومية وإختراق قواعد بيانات من المفروض أن تكون محمية بشكل جيد مما سمح لهم بأخذ معلومات كثيرة.[٣٨]

تتمثل التهديدات الإلكترونية (السيبرانية) بتحديات غير مرئية توثر على منظومة الأمن الوطني العراقي، ففي عصر التكنولوجيا أصبح لأمن المعلومات الدور الأكبر لصدّ أي هجوم إلكتروني ومنعه، وقد تتعرض له أنظمة الدولة المختلفة، وأيضاً حماية الأنظمة التشغيلية من أي محاولات للولوج بنحو غير مسموح به لأهداف غير سليمة، فالتطور التكنولوجي الذي شهده العراق في مجال المعلومات والاتصالات بعد عام ٢٠١٣م الذي تزامن مع ضعف الأمننة الإلكترونية لدى البنية التحتية الوطنية (أمنية أو مصرفية أو شخصية) أدى إلى أن يصبح العراق منكشفاً إستراتيجياً لكثير من دول العالم، لإختراقه والتجسس على المعلومات الخاصة بالمؤسسات الأمنية، واستخدام العراق كساحة لشنّ الهجمات الإلكترونية لضرب أمن معلومات أي دولة كانت وإختراقه، فضلاً عن إستراق أي معلومة واستخدامها لأغراض المساومة، أي لتنفيذ عمليات إرهابية وإسنادها، ومن الملاحظ أنَّ أكثر المؤسسات العراقية تتعاقد لتجهيز معلوماتها من أقمار صناعية ذات مورد خدمة واقع خارج الحدود العراقية الذي يؤدي إلى مرور تلك المعلومات في خوادم تلك الدول، ورجوعها إلى العراق إذ يشكل هذا الإجراء خرقاً لأمن المعلومات العراقي، ولتلافي مثل هذه الخروقات الكبيرة التي تتعرض لها حركة المعلومات في العراق يتوجب بناء منظومة متكاملة لأمن المعلومات، لذا يتوجب على الأمن الإلكتروني العراقي أن يشكّل مجموع الأطر القانونية والهياكل التنظيمية، فضلاً عن الوسائل التقنية والتكنولوجية والتي تمثل الجهود المشتركة للقطاعين الخاص والعام، المحلية والدولية و تهدف إلى حماية الفضاء السيبراني الوطني، مع التركيز على ضمان توافر أنظمة المعلومات وتمتين الخصوصية، وحماية سرية المعلومات الشخصية، وإتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لحماية المواطنين من مخاطر الفضاء السيبراني.[٣٩]

ثانياً: الطائرات بدون طيار (Drones)

إنتشرت تكنولوجيا المركبات الجوية بلا طيار أو الدرونز أو الطائرات المسيرة واستخدامها، وأصبحت عنصراً أساسياً في الصراعات المسلحة في العالم، بدايةً كان استخدام الطائرة بلا طيار في الحروب منذ نحو ٢٠ عاماً عندما أطلقت المسيرات الأمريكية النار على قادة (طالبان) في أفغانستان لإستهداف المواقع الحيوية ومناطق التجمع للإرهابيين، وأصبحت اليوم الطائرات بلا طيار تُستخدَم في ساحات القتال التقليدية وغير التقليدية، من قِبَل الجهات الحكومية، والجماعات المتمردة غير الحكومية، والجماعات الإرهابية، والعصابات الإجرامية، والأفراد، وهي تستخدم اليوم بكثافة في إطار الحروب الدائرة في الشرق الأوسط بين الكيان الصهيوني من جهة وحركة حماس وحزب الله اللبناني والجهات المساندة لهم من جهة اخرى فضلاً عن كثافة استخدامها في الحرب

الدائرة بين روسيا وأوكرانيا، تعتبر الطائرات بدون طيار من أبرز أدوات الحرب عن بُعد التي استخدمت في العراق بعد العام ٢٠٠٣م.

١. توظيف العصابات الإرهابية للطائرات المسيرة

أصبحت الطائرات المسيّرة أكثر إنتشاراً وحضوراً في الحروب الأخيرة لكن الأمر تعدى استخدام الدول لها سواء في الحروب النظامية أم ضد الجماعات الإرهابية، وما يُثار من جدل حول استخدام هذا النوع من الطائرات ضد الإرهابيين، ففي السنوات القليلة الماضية ظهرت مشكلة جديدة وهي استخدام الطائرات المسّيرة من التنظيمات الإرهابية (داعش الإرهابي).[٤٠]

شكلت الضربات الجوية ضد التنظيمات الإرهابية، حالة تفوق كبيرة في المواجهات بين تلك التنظيمات والقوات العسكرية المحلية في الدول التي تشهد نشاطاً إرهابياً أو القوات الأجنبية المنخرطة في العمليات العسكرية مثل عمليات (التحالف الدولي) لمواجهة عصابات داعش الإرهابي في العراق، وهو ما كان سبباً في توجه العصابات الإرهابية إلى محاولة توظيف الطائرات من دون طيار خاصة بعد التوسع في استخدامها لأغراض عسكرية وغير عسكرية عالمياً.[٤١]

ذكر تقرير (مركز أبحاث تسليح النزاعات Conflict Armament Research) إنَّ استخدام تنظيم داعش الإرهابي للطائرات المسيرة في العراق بدأ عام ٢٠١٥ حيث ركز بشكل كبير على الطائرات الصغيرة التي تعمل بالكهرباء والمتاحة تجارياً في جميع أنحاء العالم، كما وجد التقرير أنَّه منذ عام ٢٠١٥ فصاعداً، سعى فنيو التنظيم أيضاً إلى تطوير مركبة جوية بدون طيار أكبر وأسرع تعمل بمحركات نبض نفاثة، وهي نوع من المحركات النفاثة الصوتية التي طورت أصلاً لصواريخ كروز، التي تعرف بإسم "القنبلة الطائرة" من حقبة الحرب العالمية الثانية، التي لم تَعدّ صالحة للاستخدام في الخمسينيات من القرن الماضي، لكنها ظلت غير مكلفة، وتلك المعدات تم شراؤها من خلال عمليات شراء ضخمة نفذتها شركات تملكها عائلات في أوروبا وتركيا. [٤٢]

أ. مزايا ومخاطر استخدام الطائرات المسيرة لدى الجماعات الإرهابية

(١) عوامل استخدام المنظومات الجوية غير المأهولة من الجماعات الإرهابية

إنَّ المركبات الجوية بدون طيار هي طائرات لا تتطلب وجود طيار بشري على متنها وتشكل الطائرات بدون طيار المكون الطائر من مكونات المنظومات الجوية غير المأهولة، التي تتألف أيضاً من نظام مراقبة أرضية وحمولات[٤٣]، ويمكن تشغيل المنظومات الجوية غير المأهولة على أساس طرائق مختلفة للملاحة الجوية، توفر لها درجات مختلفة من الاستقلالية عن التدخل البشري، وهي تأتي في مجموعة واسعة من الأحجام والأوزان والأشكال والمعدات التكنولوجية

والأسعار ويمكن تصميمها واستخدامها في المجال العسكري أو المدني، وفي حين أنَّه من الواضح أنَّ المنظومات الجوية غير المأهولة تسهم في أمن المجتمعات وتنميتها في كثير من النواحي، فإنها تفتح أيضاً عالما من الفرص الجديدة للأغراض الإرهابية وزيادة مستويات الدقة والموثوقية، وكذلك سهولة الاستخدام التي يمكن بها للمستخدمين دمج السمات المصممة خصيصاً في هذه الأجهزة التي تظهر استخداماً ساحقاً لتحقيق أهداف مشروعة مع إستغلالها أيضاً لأغراض إجرامية وإرهابية.(٤٤)

لقد إعترف مجلس الأمن الدولي بالمشكلة بالفعل وطلب إتخاذ إجراءات للتخفيف من خطر وقوع المنظومات الجوية غير المأهولة في أيدي الإرهابيين، فالقرار المرقم (٢٣٧٠) الصادر عام ٢٠١٧م على وجه الخصوص، (يدين بقوة استمرار تدفق الأسلحة بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمعدات العسكرية والمنظومات الجوية غير المأهولة ومكوناتها، ومكوّنات الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع إلى تنظيم داعش الإرهابي وتنظيم القاعدة والمنتسبين إليهما والجماعات المرتبطة بهما، والجماعات المسلحة غير القانونية والمجرمين وفيما بينهم، ويشجع الدول الأعضاء على منع وتعطيل شبكات شراء هذه الأسلحة والمنظومات والمكوّنات).(٤٥)

(٢) مزايا الطائرات المسيرة للجماعات الإرهابية

توفر المنظومات الجوية غير المأهولة للجماعات الإرهابية مجموعة من المزايا المنفردة كجزء من إستراتيجيتها الهجومية أهمها: (٤٦)

(أ) إمكانية أكبر للتحايل على تدابير الحماية المادية التقليدية القائمة على مستويات متعددة من الأمن، على سبيل المثال (نقاط التفتيش لمنطقة محكمة مصممة لوقف الهجمات المنقولة بالعجلات أو الشاحنات، أو الحراسة المشددة من عنصر الأمن المسلحين، أو حواجز فحص الزائرين).

(ب) يمكن لمشغلي الطائرات المسيرة أن يقوموا بأنشطتهم من أماكن مخفية أو محمية مما يقلل من خطر إتخاذ التدابير المضادة للوصول إليهم، وتستخدم حالياً بصورة روتينية التكنولوجيات التي تمكن من إدارة منظومات الطائرات المسيرة خارج خط البصر في تطبيقات حكومية أو تجارية مختلفة، وعندما تستخدم هذه التكنولوجيات لأغراض غير مشروعة بما في ذلك الأغراض الإرهابية فإنَّها تجعل كشف المشغلين وإعتقالهم أصعب بكثير على سلطات إنفاذ القانون.

(ج) إنَّ المنظومات الجوية غير المأهولة المجهزة بكاميرات تتيح للإرهابيين المحتملين تعظيم التأثير الإعلامي لأعمالهم، على سبيل المثال من خلال وضع لقطات حية لهجماتهم على منصات وسائل التواصل الاجتماعي.

(٣) مخاطر التوظيف الإرهابي للطائرات المسيرة

تضافرت أسباب عدة لتفسر تفاقم المخاوف من وقوع الطائرات المسيرة في أيدي الجماعات الإرهابية خلال الآونة الأخيرة، وذلك على النحو الآتي:[٤٧]

(أ) التحذيرات الدولية

يزداد في الشرق الأوسط استخدام التقنيات المتقدمة، وأبرزها الطائرات المسيرة، لاسيما في ضوء إحتضان المنطقة العديد من الجماعات الإرهابية، التي تنشط في ضوء إنتشار الحروب الأهلية، فضلاً عن هشاشة بعض الحكومات، وفضلاً عن ذلك إختتم اجتماع لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن في الهند، في نهاية تشرين الأول عام ٢٠٢٢ باعتماد وثيقة تدعو الدول الأعضاء إلى منع ومكافحة الأشكال الرقمية للإرهاب، لاسيما استخدام الطائرات المسيرة ووسائل التواصل الاجتماعي وتمويل الإرهاب عبر الإنترنت.

(ب) توفر الطائرات المسيرة

من المتوقع أن يبلغ حجم السيولة النقدية في السوق العالمي للطائرات المسيرة للهواة نحو (٤٣) مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٥، وتتسم الطائرات المسيرة التجارية بأنَّها متوفرة بشكل كبير مع سهولة تصنيعها بتكلفة قد لا تتعدى المئات من الدولارات، مما يجعل بعض التنظيمات قادرة على إمتلاك هذه الطائرات، كما أنَّها قد تقوم بإدخال تعديلات تقنية عليها لاستخدامها كأسلحة موجهة، وتتميز هذه الطائرات بعجز العديد من الأنظمة الدفاعية على تحديدها، ومن ثم إسقاطها، نظراً لطيرانها على مستوى منخفض وبسرعة بطيئة نسبياً، وأكد تقرير نشره مركز "أفريقيا للدراسات الإستراتيجية عام ٢٠٢٢، إمكانية شراء بعض النماذج من الطائرات المسيرة وتسليحها مقابل أقل من (٦٥٠) دولاراً.

(٤) مسارات استخدام الطائرات المسيرة لدى المنظمات الإرهابية

يمكن تقسيم الاستخدام العسكري للطائرات المسيرة على نوعين، وذلك على النحو الآتي:[٤٨]

(أ) الاستخدام الهجومي النشط: نفذت الجماعات الإرهابية هجمات بطائرات مسيرة إستهدفت مواقع مختلفة في العراق خلال الحرب مع داعش الإرهابي في عمليات

التحرير بعد العام ٢٠١٤.

(ب) **الاستخدام السلبي للاستطلاع:** يقصد بها توظيف الطائرات المسيرة لأغراض المراقبة والدعاية ونقل الأسلحة، وإن الطائرات المسيرة لم تستخدم فقط كأداة عسكرية مباشرة لإسقاط الذخائر أو تنفيذ عمليات إستطلاع ولكنها إستخدمت أيضاً كأداة دعائية، أي كوسيلة غير مباشرة لتعزيز وجودهم، على سبيل المثال، استخدم داعش الإرهابي الطائرات المسيّرة لإلتقاط مقاطع مصورة لمقاتليه، وهم ينفذون عمليات إنتحارية بسيارات مفخخة، ومن ثم إستخدمت هذه اللقطات في منتجات إعلامية ساعدت على تماسك داعش الإرهابي وتجنيد الأنصار.

الخاتمـــة

لقد شكّلت التحديات غير التقليدية التي واجهت العراق بعد عام ٢٠٠٣ تحوّلاً عميقاً في طبيعة التهديدات التي تستهدف أمنه الوطني وسيادته، إذ لم تقتصر تلك التحديات على أشكال الصراعات التقليدية، بل اتّخذت أنماطاً جديدة ومعقّدة تداخلَ فيها ما هو عسكري وأمني بما هو سياسي واقتصادي وتكنولوجي، التي تمثلت بالتحديات اللامتماثلة، فضلاً عن التحديات الهجينة التي جسّدت واقعاً أكثر تعقيداً، إذ اجتمعت فيها أدوات القوة العسكرية مع وسائل التأثير غير العسكري، علاوة على ذلك، برزت تحديات الحرب عن بُعد السيبرانية منها على وجه الخصوص والطائرات بدون طيار، كتهديد متنامٍ للأمن القومي، وبذلك فأن كل هذه التهديدات المتداخلة تستدعي إعادة صياغة المفهوم التقليدي للأمن الوطني، وتبني إستراتيجية أمنية شاملة ومرنة تُراعي ديناميكيات البيئة الأمنية الجديدة.

إنَّ أخطر ما يمكن أن يواجه العراق في إطار الصراع الهجين والحروب الهجينة هو إحتمالية عدم قدرته على تحديد الأطراف التي تقف وراء شن الهجمات الهجينة عليه والإخفاق في قيادة جهد رسمي لإدانة هذه الأطراف وتحميلها المسؤولية القانونية الدولية عن الأضرار الناجمة، فضلاً عن عدم القدرة على تكوين ردع هجين يمكنه تتبع الهجمات الهجينة ومن يقف ورائها وتكوين بنية تمتاز بالمصداقية والقدرة على الرد وإنزال العقوبة لدفع الخصوم للتفكير أكثر من مرة قبل الإقدام على إستهداف الأمن الوطني العراقي بطرق هجينة.

تشكل الحروب السيبرانية والطائرات بدون طيار جزءاً من إستراتيجية عسكرية أكثر تعقيداً في العراق بعد عام ٢٠٠٣م، إنَّ التعامل مع هذه التحديات يتطلب فهماً عميقاً للتكنولوجيا المستخدمة، فضلاً عن إستراتيجيات فعالة لمواجهة التهديدات المتزايدة، وإنَّ تأثير هذه الأساليب على الاستقرار والأمن في العراق يستدعي دراسة مستمرة، خاصة في ظل التغيرات السريعة في

التجارة والتكنولوجيا، إنَّ الطائرات المسيرة تُعدّ عاملاً مضاعفاً للقوة بالنسبة للإرهابيين والعاملين في مجال مكافحة الإرهاب على حد سواء، حيث توفر بدائل أرخص وأكثر دقة في كثير من الأحيان، سواء كان ذلك في استخدامها للقضاء على الإرهابيين، أم في الهجمات التي يشنها الإرهابيون، وإن وجود طائرات مسيّرة في أيدي الإرهابيين يشكّل مصدر قلق وخطر جسيم يهدد استقرار الدول وسلامة مواطنيها.

المصادر:

(١) حسن البيضاني، حرب مكافحة الإرهاب (تجربة ميدانية)، ط١، دار الحكمة للنشر والتوزيع، لندن، ٢٠١٢، ص٥٩.

(٢) أسماء خالد جرجيس، واقع الإرهاب في العراق والتحديات المستقبلية بعد هزيمة داعش بمنظور جغرافي، مجلة قضايا سياسية، العدد (٥٧)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٩، ص ١٧٥.

(٣) أسماء خالد جرجيس، المصدر نفسه، ص١٨٣.

(٤) حيدر علي حسين، الأمن الوطني العراقي- دراسة في تحديات النمط الثاني، مجلة الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (٤٤)، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٢٢، ص ٩١.

(٥) حسن سعد عبد الحميد وزيد حسن علي، التحديات الداخلية للأمن الوطني العراقي الطائرات المسيرة أنموذجاً، مجلة دراسات دولية، العدد (٨٣)، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠٢٠، ص٣٠٧.

* **سمكة الرمال:** كشفت عصابات داعش الإرهابية عن إستراتيجية عسكرية جديدة يتّبعها في توسع نفوذه في كل من سوريا والعراق وهي تتبع أسلوب حركة نوع من أنواع الزواحف اسمه "سمكة الرمال أو الصحراء"، وهي تمتلك أربعة قوائم وتشبه إلى حد كبير الورل إلا أنها أصغر حجماً منه بكثير وتختبئ في الرمال عن طريق الغطس شأنها شأن السمكة في البحر، وتعتمد في تنقلها على هذا الأسلوب بشكل عام. للمزيد من التفاصيل ينظر إلى:
David D. Perlmutter, Countering Daesh Propaganda: Action-Oriented Research for Practical Policy Outcomes, The Carter Center, U.S., 2016, P.9.

(٦) بهاء عدنان السعبري، آليات ومسارات التمدد الجيو - إستراتيجي للإرهاب العابر للحدود، مجلة السياسة الدولية، العدد (٢١٤)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٨، ص ٤٩.

(٧) علاء عبد الحسين جبر، الجريمة المنظمة وأثرها في انتشار الفساد الإداري، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد٢، جامعة الكوفة، العراق، ٢٠٢٣، ص ٢٢٨.

(٨) محمود أحمد حسين، الجريمة المنظمة عبر الحدود وعلاقتها بجرائم الأعمال المالية والتجارة (دراسة مقارنة)، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (٢٢)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، بيروت ٢٠٢١، ص١٢٨.

(٩) محمد عبد الرزاق محمود، الأمن الوطني العراقي وتحديات الإرهاب بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العراق، ٢٠١٧، ص٩٥.

(١٠) نجلاء جعفر عبد الحسين، تأثير التهديدات الأمنية اللاتماثلية على الأمن الوطني العراقي بعد العام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة الكوفة، العراق، ٢٠٢٣، ص١٥٣.

(١١) زينب عبد الوهاب أحمد، الحرب الهجينة وانعكاساتها على الأمن الوطني العراقي بعد العام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العراق، ٢٠٢٤، ص٦١.

(١٢) مثنى علي المهداوي، إستراتيجيات التعامل الأمريكي مع العراق بعد ٢٠٠٣، مجلة قضايا سياسية، العدد٥٢، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، ٢٠١٨، ص٤٥.

(١٣) أصاد خضير محمد، المخدرات الرقمية وعلاقتها بالمراقبة الذاتية والوحدة النفسية لدى المراهقين، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، العراق، ٢٠٢١، ص٣٥.

(١٤) ضفاف كامل، ظاهرة المخدرات في العراق وأثرها على الأمن الوطني العراقي، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، المجلد (١)، العدد (١٣)، العراق، ٢٠٢٢، ص٧.

(١٥) قاسم عبد علي عذيب، ظاهرة المخدرات في الشرق الأوسط وتأثيرها في الأمن الوطني العراقي دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد ١٢٥، العراق، ٢٠١٨، ص ٣٣٣.

(١٦) ورقاء محمد، الإستراتيجيات الحكومية لمكافحة ظاهرة المخدرات في العراق، مجلة إكليل للدراسات الإنسانية، المجلد(٥)، العدد (٢)، العراق، ٢٠٢٤، ص١٥٢٠.

(١٧) محمد حمزة خوان، النظام السياسي ومشكلة الحكم في العراق، دار ميزوبرتاميا، العراق، ٢٠١١، ص٣٠.

(١٨) وائل محمد إسماعيل، الانسحاب الأمريكي من العراق بين المصداقية واستمرار الشركات الأمنية، المجلة السياسية والدولية، العدد (١٩)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العراق، ٢٠١١، ص ١٩٥.

(١٩) مجموعة مؤلفين، الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠١٩، ص ٢٠٦.
(٢٠) جوزيف ناي، ملحمتنا في الذكاء الإصطناعي، ترجمة: عادل رفيق، المعهد المصري للدراسات، ط١، القاهرة، ٢٠٢٢، ص٦.
(٢١) قيس خلف وفرات جمال، أبستمولوجيا القوة الإلكترونية والأمن القومي العراقي، ج٢، ط١، دار خالد للطباعة والنشر، العراق، ٢٠٢٤، ص١٠٢.
(٢٢) قيس خلف وفرات جمال، المصدر نفسه، ص١٠٣.
(٢٣) سالم مطر عبد الله، هندسة الأمن الوطني العراقي في ضوء التجاذبات الإقليمية والدولية، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، المجلد (٢٠)، العدد (١١)، بغداد، ٢٠٢١، ص ٨
(٢٤) محمد محي الجنابي، سياسات إعادة تأهيل مجتمعات ما بعد النزاع دراسة حالة العراق بعد أحداث عام ٢٠١٤، دار دجلة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٢٠، ص ٨٤.
(٢٥) أحمد شاكر حمود، الإشكالية الاجتماعية والاقتصادية وبناء الدولة المدنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، المجلة السياسية والدولية، العدد (٣٥)، الجامعة المستنصرية، العراق، ٢٠١٢، ص ٢٥.
(٢٦) يوسف راضي وعبد الجبار كريم، التحديات الاستراتيجية للأمن الوطني العراقي بعد ٢٠٢٣، مجلة القانون والعلوم السياسية، العدد ٢٠، العراق، ٢٠٢٣، ص٣٥١.
(٢٧) عباس حمزة، الأبعاد الجيوبوليتيكية للتداخل الاثني بين العراق ودول الجوار في ظل المتغيرات السياسية وأثرها في الأمن الوطني العراقي، مؤسسة دار الصادق الثقافية للنشر والتوزيع، العراق، ٢٠٢٢، ص٢٦٨.
(٢٨) علي عبد الهادي المعموري، الإرهاب والتطرف وفشل الدولة، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، العراق، ٢٠٢٣، ص٣.
(٢٩) مروان سالم العلي، التحديات الإستراتيجية للأمن الوطني العراقي في ظل المتغيرات الدولية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، العدد ٢٠، العراق، ٢٠٢٠، ص٨٧.
(٣٠) منى الأشقر، السيبرانية هاجس العصر، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، بيروت، ٢٠١٧، ص ٢٤.
(٣١) فاطمة علي ورحاب يوسف، الأمن السيبراني والنظافة الرقمية، المجلة المصرية لعلوم المعلومات، المجلد (٢)، العدد(٩)، مصر، ٢٠٢٢، ص٣٩٥.
(32) Clay Wilson, Cyber Crime in Franklin: Cyber power and National Security, Potomac Books Inc, Nebraska, 2009, p.418.
(33) Report: The use of Internet for Terrorist Purposes, United Nations Office on Drug and crime, 2012, P.4.

(٣٤) ليث هادي سيد، التهديدات اللامتماثلة وأثرها على الأمن الوطني العراقي: التهديدات السيبرانية أنموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الدفاع للدراسات العسكرية، كلية الدفاع الوطني، العراق، ٢٠٢٣، ص٧٩.
(٣٥) باسم علي خريسان، الأمن السيبراني في العراق قراءة في مؤشر الأمن السيبراني العالمي ٢٠٢٠، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، ٢٠٢١، ص ١٧.

(36) Sattar J. Aboud, An Overview of Cybercrime in Iraq, The Research Bulletin Jordan ACTM, Vol. 2, No. 2, 2012, p.31.
(٣٧) نقلاً عن: صلاح مهدي وزيد محمد، الأمن السيبراني كمرتكز جديد في الإستراتيجية العراقية، مجلة قضايا سياسية، العدد (٦٢)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، ٢٠٢٠، ص ٢٨٠.
(٣٨) إيهاب خليفة، مجتمع ما بعد المعلومات تأثير الثورة الصناعية الرابعة على الأمن القومي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٩، ص ١١٤.
(٣٩) علي زياد العلي، التحديات غير المرئية للأمن الوطني العراقي، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، ٢٠١٨، ص٢.
(٤٠) أحمد كامل، الطائرات من دون طيار كأداة إستراتيجية في مكافحة الإرهاب، المجلة العلمية لجهاز مكافحة الإرهاب، المجلد (١)، العدد (١)، العراق، ٢٠٢١، ص٢٥٣.
(٤١) مجموعة مؤلفين، الإرهاب الدولي والتمرد وحرب الطائرات من دون طيار، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٤، ص٤٠.
(٤٢) احمد كامل، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٧.
(٤٣) ينظر وثيقة التوجيه التقني الصادرة بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المرقمة ٢٣٧٠، الوحدة الفرعية الثانية، "مكونات المنظومة الجوية غير المأهولة (١-١-٤).
(44) Michaël Dewyn, Beïnvloedt het gebruik van gewapende drones de kans op succes in de strijd tegen het terrorisme? Algemeen Nederlands Tijdschrift voor Wijsbegeerte, 2019, P.109.
(٤٥) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار المرقم (٢٣٧٠ في ٢ آب ٢٠١٧).

(46) N. A. Cherniadyeva, Trends of development of international legal fight against terrorism, Moscow Journal of International Law, 2024, P.63.

(٤٧) سركان بالكان، إستراتيجية داعش في استخدام الطائرات المسيرة، مركز الخطابي للدراسات، سوريا، ٢٠١٩، ص٣٧.

(٤٨) صباح نوري، حروب الطائرات المسيرة بدون طيار في الشرق الأوسط، دار آمنة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٢٠، ص ١٦٤.